الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تحت عنوان :

تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)

من إعداد الطالبات :

- **إيناس عبادي**
- **خديجة تيته**
- **نسرين بوسالم**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
إبراهيم قعيد	أستاذ محاضر -أ- بجامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي	رئيس
غدير إبراهيم غدير	أستاذ محاضر -أ- بجامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي	مناقش
عقبة ريمي	أستاذ بجامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي	مؤطر

الموسـم الجـامعي : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ

صدق الله العظيم

الملخـص :

تهدف المذكرة إلى تسليط الضوء على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2018 - 2020 , باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ,وفق طريقة منهجية التكامل المشترك حيث تمثلت متغيرات الدراسة في معدل البطالة , معدل التضخم,الإنفاق الحكومي و المعروض النقدي للفترة من1991 إلى 2017 .

بينت نتائج الدراسة القياسية حسب برنامج Eviews10 أنه يوجد تأثير ايجابي للعوامل التي سبق ذكرها على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأجل الطويل .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد غير الرسمي , البطالة , التضخم ,الإنفاق الحكومي , المعروض النقدي .

abstract :

The memorandum aims to shed light on the estimation of the size of the informal economy in Algeria during the period 2018-2020, using the Autoregressive Delayed Distributed Time Lapse (ARDL) model, according to the method of the joint integration methodology, where the study variables were the unemployment rate, inflation rate, government spending and Money supply for the period from 1991 to 2017.

The results of the standard study according to the Eviews10 program showed that there is a positive effect of the previously mentioned factors on the size of the informal economy in the long term.

Key words: the informal economy, unemployment, inflation, government spending, money supply
Key words: the informal economy, unemployment, inflation, government spending, money supply

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول قائمة الأشكال	
المقدمة	أ ب ج
الفصل الأول : الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي	
تمهيد	**5**
المبحث الأول : النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي	
المطلب الأول : ظهور الاقتصاد غير الرسمي	**6**
أولا : ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور الضرائب	**6**
ثانيا : ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور المذهب التجاري	**6**
ثالثا : بداية اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي	**7**
رابعا : بداية التنظير للاقتصاد غير الرسمي	**7**
المطلب الثاني : طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي	**9**
أولا: طرق القياس المباشر	**9**
ثانيا:طرق التقدير غير المباشرة	**10**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	**19**
المطلب الثاني :الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**21**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – دراسة قياسية -	
تمهيد	**28**
المبحث الأول : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	
المطلب الأول : تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	**29**
أولا : المرحلة الأولى : ملامح ظهور الاقتصاد الموازي في الفترة من 1962إلى 1979 (المرحلة الاشتراكية)	**29**

فهرس المحتويات

ثانيا : المرحلة الثانية : ملامح الاقتصاد الموازي في الفترة 1980-1989 (المرحلة اللامركزية)	**30**
ثالثا : المرحلة الثالثة : تطور الاقتصاد غير الرسمي في الفترة 1990- 2000 (مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق)	**31**
رابعا : المرحلة الرابعة : عوامل استفحال الاقتصاد الموازي في الفترة 2001 (برنامج الإنعاش والدعم الاقتصادي)	**32**
المطلب الثاني :مجهودات السلطات العمومية الجزائرية في معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية و دمجها في قنوات الاقتصاد الرسمي	**33**
أولا : كيفية معالجة السلطات العمومية لانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	**33**
ثانيا : الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	**34**
ثالثا : مجهودات السلطات العمومية الجزائرية في معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية	**38**
المبحث الثاني : تقدير و تحليل النتائج باستخدام طريقة منهجية التكامل المشترك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	
المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	**41**
المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	**42**
أولا : التعريف بنموذج (ARDL)	**42**
ثانيا : مراحل التقدير وفق النموذج (ARDL)	**43**
المطلب الثالث : نتائج الدراسة القياسية	**45**
أولا : إجراء اختبار جذر الوحدة	**45**
ثانيا : تقدير النموذج	**46**
ثالثا : اختيار أحسن نموذج	**47**
رابعا : اختبار منهج الحدود	**47**
خامسا : تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير	**48**
سادسا: التوزيع الطبيعي للأخطاء	**50**
سابعا : اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM)	**50**

فهرس المحتويات

ثامنا : اختبار ثبات التباين	**51**
تاسعا : اختبار استقرار النموذج اختبار تصحيح الخطأ	**51**
عاشرا : تقدير وتحليل حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للفترة 2018 -2020	**53**
خلاصة الفصل	**54**
الخاتمة	**56**
قائمة المراجع	**58**

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول 01 :يوضح تفصيل الدراسات السابقة	25-23
الجدول 02 :يوضح ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد (cpi) لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2003- 2015)	35
الجدول 03: يوضح حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970 – 2016)	38
الجدول 04: يوضح المتغيرات الخاصة بالدراسة ومصدر بياناتها	41
الجدول 05: يوضح حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لسنـــة 2020-2019-2018	53

قائمة الأشكال

الشكـــــل	الصفحة
الشكل 01: يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF	45
الشكل 02: يمثل نتائج تقدير نموذج (ARDL)بالإبطاء (2.2.2.2.1)	46
الشكل 03:يوضح اختبار AKaike لـ 20 نموذج المثلى	47
الشكل 04: يوضح نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	47
الشكل 05: يمثل نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل للمتغير التابع Y	48
الشكل 06:يمثل نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ للنموذج (ARDL)	49
الشكل 07: يوضح التوزيع الطبيعي للأخطاء	50
الشكل 08: يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	50
الشكل 09: يوضح نتائج اختبار ثبات التباين للأخطاء	51
الشكل 10: يوضح نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	52
الشكل 11: يوضح نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	52

المقدمـة

المقدمـــــة :

لا يمكن لعاقل أن ينكر وجود الدولة في حياة المجتمعات الإنسانية عبر كل العصور، حيث تناول أرسطو مفهومها على أنها تلبي الاحتياجات المختلفة للأفراد كالاقتصادية و الأمنية، ومع تطور الحياة عبر التاريخ تطور مفهوم الدولة ليصبح كيان سياسي وقانوني منظم، وكنتيجة لهذا الكيان تعددت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بسبب الرقابة التي فرضتها الدولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير والقوانين التي لم تلقى الاستحسان من طرف عديد من المتعاملين الاقتصاديين الذين تشملهم هذه التنظيمات بحجة عدم ملاءمتها وصعوبة تطبيقها، وأمام هذا الوضع لم يجد المتعاملون الاقتصاديون غير أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لتحقيق ما يصبون إليه بعيدا عن أنظار السلطات، ويقر الاقتصاديون على أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة قديمة النشأة تطورت مع تطور التاريخ لتصبح في وقتنا الحالي ظاهرة تشترك فيها مختلف اقتصاديات العالم على اختلاف مستويات تقدمها مع اختلاف تسميتها من بلد لأخر فعلى سبيل المثال في انجلترا يدعى بالاقتصاد الخفي، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيطلق عليه مصطلح الاقتصاد تحت الأرضي، كما يسمى في فرنسا الاقتصاد الأسود ونجده في المعاجم الاقتصادية بعدة تسميات لا تختلف كثيرا في مفهومها ومقارباتها للظاهرة منها الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد النفقي، الاقتصاد غير المهيكل، إضافة إلى الاقتصاد الموازي.

وتعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وهي الظاهرة التي تنامت خلال سنوات التسعينات نتيجة للإجراءات التي انتهجتها الحكومة آنذاك والتي كانت تدخل ضمن توصيات صندوق النقد الدولي لتجاوز الضائقة المالية التي كانت تمر بها البلاد، وهي الإجراءات التي ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات جد قياسية خاصة بعد عجز سوق العمل الرسمي احتواء الفائض من اليد العاملة، أين أصبح التوجه نحو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي حتمية للحصول على لقمة العيش.

1- إشكالية الدراسة:

من المعروف أن لغة الاقتصاد أرقام ومؤشرات، تجسدت هذه الأخيرة في بيانات عددية ومعطيات مادية على أرض الواقع، ومن خلال هذه المذكرة سنحاول الوقوف على حجم الاقتصاد غير الرسمي و أهم الأسباب المساهمة في بروز هذا النوع من الأنشطة في الاقتصاد الجزائري، ولمعالجة الموضوع وفق أطر منهجية ركزنا في دراستنا على الإشكالية التالية:

ما هي العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي؟ وما هو حجمه في الجزائر؟

و للإجابة على الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما معنى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ؟
- ما هي مميزات الاقتصاد غير الرسمي؟
- ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكال اعتمدنا على جملة من الفرضيات كنقاط أساسية لتحديد مسارنا البحثي تمثلت في النقاط التالية :

- تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي انعكاس لما يعيشه المجتمع في أي اقتصاد كان ,أو في أي دولة ما .

- يعتبر التضخم وارتفاع معدل البطالة من أهم ميزات الاقتصاد غير الرسمي .

- يرتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي بارتفاع معدل التضخم والبطالة .

3- مبررات اختيار الموضوع:

تتلخص في نوعين:

أ. مبررات ذاتية:

- الرغبة في تطبيق طريقة قياسية على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

ب. مبررات موضوعية:

- قله وشح الكتابات حول موضوع تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالطريقة التي اعتمدناها في الدراسة (ARDL) .

- استفحال الاقتصاد غير الرسمي بكل أشكاله على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي، انعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني، و بما أن الأرقام هي لغة الاقتصاد، حتم علينا الأمر قياس حجم هذه الظاهرة .

4- أهداف و أهمية الدراسة :

تهدف هذه المذكرة إلى تسليط الضوء على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للفترة 2018 – 2020 ,أما الأهمية فتكمن في أن قياس حجم الظاهرة، يسهل علينا تتبع مسارها ومن ثم معالجة الآثار المترتبة عنها.

5- منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع , وتحليل أهم الأفكار المرتبطة بهذه الظاهرة عن طريق دراسة حالة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام برنامج Eviews 10 وفق طريقة ARDL .

6- أقسام الدراسة:

قسمت الدراسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى فصلين :

- الفصل الأول : الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

يحتوي هذا الفصل على مبحثين ,تطرقنا في بدايته إلى النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي,أما المبحث الثاني تناول بعض الدراسات السابقة للظاهرة باللغة العربية و الأجنبية .

- الفصل الثاني : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – دراسة قياسية -

يتضمن هذا الفصل كذلك مبحثين ,تناول الأول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ,والثاني خصص للدراسة القياسية للمذكرة تضمنت تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) .

الفصل الأول :

الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

تمهيـــــد:

ساهمت التحولات التي شهدها الاقتصاد منذ عصر المقايضة إلى عصرنا الحالي الذي تحكمه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في نشوء مجموعة من الأنشطة تسعى بطبيعتها إلى مخالفة اللوائح والقوانين المنظمة لمختلف المعاملات الاقتصادية، وكنتيجة لظهور الكيان الموحد الذي يعرف بالدولة تعددت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية خاصة بعد أن أصبحت الدولة تفرض رقابتها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير والقوانين التي لم تلقى الاستحسان من طرف عديد المتعاملين الاقتصاديين الذين تشملهم هذه التنظيمات بحجة عدم ملاءمتها وصعوبة تطبيقها ونفاذها، وأمام هذا الوضع لم يجد المتعاملون الاقتصاديون غير أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لتحقيق ما يصبون إليه بعيدا عن أنظار السلطات، ويقر الاقتصاديون على أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة قديمة النشأة تطورت مع تطور التاريخ لتصبح في وقتنا الحالي ظاهرة تشترك فيها مختلف اقتصاديات العالم على اختلاف مستويات تقدمها مع اختلاف تسميتها من بلد لآخر.

ويهدف هذا الفصل إلى تحديد الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول : النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي

إذا رجعنا بالتاريخ إلى المجتمعات البدائية لوجدنا أنها كانت تزاول نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتها,فبروز الاقتصاد غير الرسمي سبق الاقتصاد الرسمي والدولة بحد ذاتها, لكن مع تنامي المجتمعات وكثرة النزاعات فيما بينهم قاموا بتكليف هيئة عامة تنظم نشاطاتهم الاقتصادية مقابل التنازل عن جزء من مداخيلهم لفائدتها , وبالتالي أصبحت الأنشطة تخضع لقوانين و لوائح تنظيمية ومن هنا ظهر ما يعرف بالاقتصاد الرسمي .
ومع تطور الحياة زاد انتشار الاقتصاد غير الرسمي بسبب عدة عوامل حيث اختلفت الآراء والنظريات التي تحدد ذلك , فمنهم من ربطه بالضرائب ومن ربطه بالمذهب التجاري لتأتي بعدها المدارس الفكرية على اختلاف توجهاتها لتربط دور الاقتصاد غير الرسمي بالتنمية وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي , إضافة إلى ظهور بعض النماذج المفسرة للاقتصاد غير الرسمي كنموذج تخصيص الوقت والتهرب الضريبي وسيتم توضيح كلما سبق في الآتي .

المطلب الأول : ظهور الاقتصاد غير الرسمي

أولا : ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور الضرائب

إن قيام الدولة بفرض ضرائب على الأنشطة الاقتصادية أدى إلى ظهور أنشطة غير قانونية في المجتمعات , حيث أنه كلما توسعت الدولة في الضرائب كلما كان ذلك مشجعا للأشخاص و أصحاب المؤسسات إلى التوجه للاقتصاد غير الرسمي تفاديا للأعباء المتزايدة التي تقلل من دخولهم و أرباحهم مما يؤثر سلبا على مستوى معيشتهم .

ثانيا: ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور المذهب التجاري

تتمثل الرسالة الرئيسية لعمل وكتابات الباحث الاقتصادي البيروني هيرناندو دي سوتو في أنه لا يمكن لأي دولة أن تتمتع باقتصاد سوق قوي دون مشاركة كافية في إطار معلومات يسجل ملكية الممتلكات والمعلومات الاقتصادية الأخرى[1] .
وفي دراسة له أوضحت أن القيام بنشاط تجاري بسيط مثل إنشاء مخبز، يتطلب مطابقة 110 مواد قانونية ومراجعة 20 دائرة إدارية رسمية مما يدفع الفرد لتعزيز نشاطه في الظل[2] .
فالغالبية الفقيرة في العالم النامي لا تملك سهولة الوصول إلى النظام القانوني الذي يعتبر في الدول المتقدمة في العالم والنخبة في بلدانهم ، بوابة النجاح الاقتصادي ، لأنه في النظام القانوني حيث يتم إنشاء مستندات الملكية وتوحيدها وفقًا للقانون. يبني هذا التوثيق ذاكرة عامة تسمح للمجتمع بالمشاركة في أنشطة اقتصادية حاسمة تقود إلى اقتصاد السوق الحديث .

[1] شوهد بتاريخ 2022/03/21 على الساعة 21.55 https://stringfixer.com/ar/Hernando_de_Soto_(economist)
[2] شوهد بتاريخ 2022/03/21 على الساعة 22.00 https://www.alarabiya.net/saudi-today/views/2019/03/26/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D8%A9

ثالثا : بداية اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

ازداد الحوار حول الاقتصاد غير الرسمي منذ بداية اكتشاف المفهوم في بداية السبعينات في إفريقيا[1] ,حينما ابتكر عالم الإنسانيات كيث هارت مفهوما جديدا هو " اللارسمية ", جذب اهتمام الدارسين له ,حيث قام بطرح ورقة عمل خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا سنة 1971, واعتمد على العمل الميداني الذي قام به في المناطق القصديرية لمدينة آكرا بغانا, ناقش فيها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول بأنهم " ليسوا عاطلين عن العمل " , حيث كان أغلبهم يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة ومخفية عن التنظيم الإداري[2] .

بعدها تعددت تعاريف الاقتصاد غير الرسمي حيث عرفه صندوق النقد الدولي بـ " يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي,أو الاقتصاد غير الرسمي ,أو الاقتصاد الموازي وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة, سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة , ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية "[3] , كما تم الاتفاق على تعريف آخر له في المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل 1993 نصه كالآتي " القطاع غير الرسمي بشكل عام بأنه يضم وحدات الإنتاج التي تعمل على نطاق صغير ومستوى بسيط من التنظيم مع عدم وجود تقسيم يذكر بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج ,وهدفه الأساسي هو توليد الدخل و العمالة للأشخاص المهتمين ,ومن الناحية التشغيلية يعرف القطاع على حساب البلد باعتباره مجموعة المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية وتنتج بعض المنتجات للسوق ولكنها لا يعمل فيها سوى عدد محدود من العاملين , وليست مسجلة بموجب التشريع الوطني فيما يتعلق على سبيل المثال ,الضرائب أو التزامات الضمان الاجتماعي أو القوانين التنظيمية [4] .

رابعا : بداية التنظير للاقتصاد غير الرسمي

فتح موضوع الاقتصاد غير الرسمي ودوره في التنمية شهية الكثير من المختصين للخوض والنقاش فيه ,بين من يعتبره مصدرا للعمل ومقلصا للفقر وبين من يعتبره مصدرا لمشكل كبير [5] ,حيث انحصرت محصلة هذا النقاش في أربعة مدارس وهي : المدرسة الثنائية , المدرسة الهيكلية , المدرسة الشرعية , المدرسة غير الشرعية .

---

[1] رشيدة حمودة,إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول , أطروحة دكتوراه , جامعة بسكرة,2019 ص5.

[2] كيث هارت,التطور والتقدم,حوار المونل,يونيو2007,برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية,عمان,ص 17 .

[3] رشيدة حمودة ,مرجع سابق ,ص 11.

[4] رشيدة حمودة , مرجع سابق ,ص 14 .

[5] رشيدة حمودة, مرجع سابق,ص6.

1- المدرسة الثنائية في فترة السبعينات :

اشتهرت المدرسة الثنائية بأعمال منظمة العمل الدولية في السبعينات , وتقوم على فكرة أن القطاع غير الرسمي يضم أنشطة هامشية توفر دخلا للفقراء وتشكل شبكة أمان في أوقات الأزمات[1], وتبعا لهذه المدرسة فإن استمرار الأنشطة غير الرسمية يعود إلى حد كبير إلى عدم وجود القدر الكافي من مناصب العمل المناسبة والجديدة التي تمتص فائض العمالة , وهذا راجع إلى بطء نسبة النمو الاقتصادي و / أو سرعة تزايد معدلات النمو السكاني[2] .

2- المدرسة البنيوية (أواخر السبعينات والثمانينات):

نظرت المدرسة البنيوية إلى أنه توجد أشكال مختلفة من أنماط وطرق الإنتاج تمت ملاحظتها في العلاقة بين القطاعين ليس فقط من ناحية تعايشهما ولكن أيضا من ناحية اتصالهما وترابطهما بطريقة غير قابلة للانفصال , حيث أن معدلات النمو البطيئة في القطاع الرسمي يمكن أن تسرعها معدلات النمو في القطاع غير الرسمي[3] وحسب هذه المدرسة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأنشطة غير الرسمية وهي : الأنشطة المعاشية , أنشطة مرتبطة بالقطاع الرسمي عن طريق المقاولة من الباطن , مؤسسات غير رسمية تعتمد على تكنولوجيا حديثة ولديها قدرة على تراكم رأس المال [4].

3- المدرسة القانونية (الثمانينات والتسعينات)

في مطلع التسعينات ظهر توجه آخر ,أعطى بعدا جديدا للتحليل من خلال دراسة التكلفة والعائد في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي , والتي اشتهرت بأعمال الاقتصادي " هيرناندو دي سوتو" في فترة الثمانينات والتسعينات , ويقوم هذا التوجه على فكرة أن القطاع غير الرسمي يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة " الريادية " الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي , من أجل تجنب التكاليف والوقت والجهد المستغرق في التسجيل في القطاع الرسمي [5] .

4- المدرسة غير الشرعية في الألفية :

اشتهرت هذه المدرسة بأعمال الاقتصاديين النيو – كلاسيك و النيو – ليبرال , بحيث اعتبروا أن أصحاب المشاريع غير الرسمية يسعون عمدا لتجنب اللوائح والضرائب , وفي بعض الحالات , للتعامل بالسلع والخدمات غير المشروعة . ويرتبط هذا المنظور مع فكرة أن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد أسود ,وحسب هذه المدرسة فإن أصحاب المشاريع غير الرسمية يختارون العمل بصورة غير قانونية – أو حتى إجرامية – من أجل تجنب الضرائب , اللوائح , القوانين التجارية , مصاريف الكهرباء ورسوم ا لإيجار , وغيرها من تكاليف التشغيل الرسمية .[6]

---

[1] رشيدة حمودة ,مرجع سابق, ص5 .
[2] رشيدة حمودة,مرجع سابق , ص6 .
[3] رشيدة حمودة, مرجع سابق ,ص 7.
[4] رشيدة حمودة,مرجع سابق,نفس الصفحة .
[5] رشيدة حمودة, مرجع سابق ,ص 8 .
[6] رشيدة حمودة,مرجع سابق ,ص9 .

المطلب الثاني : طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

أولا : طرق القيـــاس المبـــــاشر[1]

1- طريقة المراقبات الجبائية:

يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي على أساس الجهود التي تبذلها إدارة الضرائب لكشف الدخول التي يتم التصريح بها، وذلك من خلال المراجعة الضريبية والتدقيق لعينة من المتعاملين الذين قدموا التقارير الحسابية لكشف الضريبية لمعرفة مدى صحة هذه التقارير ثم تعميمها على المستوى الوطني .

النقد: من عيوب هذه الطريقة، منها المتعلقة بتحديد العينة التي تخضع للمراقبة الدقيقة، وإلى جانب هذا فإن بعض أشكال من الدخل يصعب اكتشافها مثل نشاط التهريب والمعاملات الممنوعة قانونا كتجارة المخدرات .

2- طريقة الأسئلة الاستقصائية:

تكون عن طريق إعداد استمارات وتوزيعها على المواطنين، وتسمى بالاستمارات الاستقصائية، التي تحتوي على عدد من الأسئلة المنجزة من طرف الخبراء والمختصين في الميدان، بغرض جمع معلومات مفيدة عن الواقع الحقيقي للاقتصاد غير الرسمي. هذه الاستمارات توجه إلى التجار والحرفيين وأصحاب الورشات والمصانع وكذلك الزبائن. ثم القيام بعد ذلك بعملية المقارنة بين أجوبة الفئات المستهدفة عن طريق فحص معلومات الاستمارة لمعرفة مدى التطابق بين أجوبتهم. ففي حالة التطابق بين الأجوبة يقوم الخبراء بالاعتماد على نتائج الاستقصاء للوصول إلى بيانات تكون قريبة من واقع الاقتصاد غير الرسمي .

النقد: لكن هناك صعوبات تواجه القائمين على هذه العملية، حيث تطلب جهد ووقت طويل للخبراء والأخصائيين، كذلك احتمال عدم تطابق بين أجوبة الفئات المستهدفة، فضلا عن ذلك رفض الكثير من المستهدفين بالإدلاء بتصريحات حول الموضوع بحكم انه متعلق بنشاطات تجارية غير مصرح بها .

[1] وحيون كمال,أهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي,مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات افريقيا,المجلد 16,العدد 22,2020,ص162

ثانيا : طرق التقدير غير المباشرة :[1]

1- إحصاءات الحسابات الوطنية :

يعتمد على قياس الفارق بين الدخل والإنفاق، فحجم الاقتصاد غير الرسمي لا يبرز في شكل دخل بل يكون في صورة إنفاق، أي الدخول الخفية تتحول إلى إنفاق، وهذه الطريقة تطبق على المستوى الجزئي والكلي.

✓ **المستوى الجزئي:**

على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الجزئي، يمكن ذكر بعض الدراسات التي قام بها كل من Frey and Pommerehene على بعض العائلات اللواتي يعملن لحسابهن الخاص في المملكة المتحدة، حيث لم يصرحوا عن 2.1 مليار دولار من مداخلهم وهو ما يمثل 2 %من الدخل الوطني .

✓ **المستوى الكلي:**

على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الكلي، حيث يتم مقارنة تقديرات الحسابات الوطنية للدخل مع تقديرات الدخل التي تعتمد على الإيرادات الجباية. فنجد كذلك دراسات Frey and Pommerehene فقدرت الفروق بين تقديرات الدخل الوطني وتقديرات الدخل القائمة على أساس إيرادات الجباية بحوالي 7.4 % سنة 1978.

أما Morris and Dilnot فيشيران إلى أن تقديرات الدخل تقل عن تقديرات الإنفاق في المملكة المتحدة البريطانية بحوالي 4 % في سنة 1975.

النقد: هذه الطريقة لا تخلو من العيوب، حيث أشار Greenfield سنة 1993 أن هناك احتمال قوي لتقديم تصريحات زائفة من طرف المعنيين .

2- إحصاءات القوى العاملة:

يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي من خلال انخفاض مشاركة اليد العاملة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما .يتم ذلك باستخدام المسوحات التي تتم على أساس مشاركة قوة العمل، والتي تكشف أن الكثير من الناس الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما الذي تقدمه الإحصائيات الرسمية.

[1] وحيون كمال, مرجع سابق,ص162-168

فمن خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاضها وفترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير الرسمية، وبوضع بعض الفروق حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. هذه طريقة تم استخدامها في ايطاليا .

النقد: أما عن سلبيات هذه الطريقة، فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار أصحاب الأنشطة غير السوقية وأنشطة الجريمة ضمن إحصائيات اليد العاملة الناتجة عن المسوحات الميدانية. كما ينحصر التقدير للدخل في أنشطة الاقتصاد الرسمي على الدخل الناشئ فقط عن عنصر العمل دون عنصر رأس المال.

3- نموذج M.I.M.I.C (Multiple Indicators and Multiple Causes) :

يعتبر هذا النموذج من أحدث أساليب قياس الاقتصاد غير الرسمي، حيث انه يمثل احد مظاهر نماذج المعادلات الهيكلية التي تختبر العلاقة الإحصائية بين المتغيرات الكامنة والمتغيرات المشاهدة، وواحد من ابرز نماذج المعادلات الهيكلية هو نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (Multiple (C.I.M.I.M .Indicators and Multiple causes .

يسمح هذا النموذج باختبار إحصائي للمتغيرات الكامنة والتي تسمى أيضا المتغيرات غير القابلة للقياس ولكنها مرتبطة بمتغيرات قابلة للمشاهدة والقياس، هذه المتغيرات القابلة للقياس تعتبر من أهم محددات ذلك المتغير الكامن .

تقوم فكرة هذا النموذج على تناول حجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات قابلة للمشاهدة ويمكن قياسها، والتي تعكس التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي، وترتبط بمجموعة من المتغيرات السببية المشاهدة، والتي يتوقع أنها قوة دافعة هامة خلف أنشطة الاقتصاد غير الرسمي .

بهذا يتكون نموذج C.I.M.I.M من نوعين من المعادلات:

- **المعادلة الأولى:** يطلق عليها المعادلات الهيكلية، وتوضح العلاقة بين المتغير الاقتصاد غير الرسمي غير القابل للقياس، وبين مجموعة من الأسباب التي تتأثر بها. وتأخذ هذه المعادلة الشكل التالي :

$$\eta = \alpha + y_1X_1 + y_2X_2 + y_3X_3 + \cdots + y_nX_n + \varepsilon$$

η: الاقتصاد غير الرسمي كمتغير تابع .

X: مجموعة المتغيرات الكمية المستقلة التي تسبب في بروز الاقتصاد غير الرسمي مثل العبء الضريبي، والقوة العاملة، والتضخم، والعمالة الذاتية، الدخل الحقيقي للأفراد، والقواعد التنظيمية.....الخ

y: معلمات المتغيرات المستقلة

ε : حد الخطأ العشوائي.

- **المعادلة الثانية:** يطلق عليها معادلات القياس، وتربط بين المؤشرات الاقتصادية التي تسبب في حدوثها ويؤثر عليها الاقتصاد غير الرسمي مثل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وزيادة الطلب على العملة والمتغير الكامن غير القابل للقياس، إذ أن الاقتصاد غير الرسمي في هذه المعادلة يصبح مستقلا، يؤثر في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وتأخذ معادلات القياس الصورة التالية : $Yi = gi + \lambda i_n + \varepsilon$

$_n$: الاقتصاد غير الرسمي كمتغير مستقل .

Yi : المؤشرات الاقتصادية التي تسبب في حدوثها ويؤثر عليها الاقتصاد غير الرسمي مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة الطلب على العملة .

λi و gi : معلمات الانحدار لمتغير الاقتصاد غير الرسمي .

ε : حد الخطأ العشوائي.

4-الطريقة النقدية:

تستند هذه الطريقة على فرضية جوهرية وهي أن المعاملات الاقتصادية غير الرسمية تتم خارج المؤسسات المصرفية وتكون باستخدام النقود السائلة, وبالتالي يفترض أن اكبر حجم للاقتصاد غير الرسمي لابد و أن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة . فالتساؤل الأساسي في هذه الطريقة هو البحث عن كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادا غير رسمي.

فمن خلال هذا يمكننا أن نميز بين طريقتين :

- طريقة المعاملات

- طريقة الطلب على العملة

- **طريقة المعاملات** :

حيث يتم استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج الوطني الرسمي وغير الرسمي، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الإنتاج الوطني الرسمي من إجمالي الإنتاج الوطني غير الرسمي، ونجد في هذه الحالة طريقتين :

- **طريقة Gutmain :**

هو أول من استخدم النسبة الثابتة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث استخدم هذا الأسلوب لتقدير الدخل غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدرت قيمته سنة 1986 بما يقارب 176 مليون دولار، وفي دراسة أخرى قدر الاقتصاد غير الرسمي في نفس البلد سنة 1979 بما يعادل 250 مليون دولار، أي نسبة 10 % من إجمالي الناتج الوطني .

يقوم هذا الأسلوب على افتراض أن معاملات الاقتصاد الرسمي يتم جزء منها باستعمال النقود السائلة والجانب الأخر باستخدام الحسابات الجارية، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة. أما المعاملات التي تدخل في إطار الاقتصاد غير الرسمي فيتم تمويلها باستعمال النقود السائلة فقط .

وعلى ذلك، فإن التغيرات الواقعة في معدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد غير الرسمي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى المودعات تحت الطلب، ولقد افترض Gutmain سنة 1977 في دراسته التي أجراها على الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استخلص من خلالها أن في الفترة الممتدة من 1937 إلى 1941 لم يوجد اقتصاد غير رسمي في البلد، فالمبرر هو أنه لم تكن في تلك الفترة ضريبة على الدخل، وبالتالي لم يكن هناك دافع للممارسات غير المصرحة، ومنه فقد وظفها كفترة أساس، ولقد قدر معدل النقود إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس هذه على أنها تساوي 21 %.

إذا فإن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت طلب ثابت، وبالتالي أي زيادة في هذا المعدل تدل على زيادة في طلب على النقود السائلة لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي. كما استخلص أن سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي واحدة .

اعتمادا على هذه الفروض، استطاع Gutmain تحويل الزيادة في النقود السائلة (الفرق بين معدل النقود السائلة: الودائع تحت الطلب في فترة الأساس، ومعدل النقود السائلة: تحت الطلب في الفترة المقارنة) إلى معاملات من خلال استخدام سرعة التداول للنقود المقدرة في الاقتصاد الرسمي، وذلك وصولا لتقدير حجم المعاملات التي تحدث في الاقتصاد غير الرسمي. ففي هذا الإطار دائما، فعندما قام Gutmain سنة 1976 بتحديد نسبة العملة، تبين أنها تزيد عن النسبة المعتادة التي تم تسجيلها في الفترة ما بين 1937-1940 ،وبالتالي تمكن من تقدير العملات الزائدة والتي نسبت إلى وجود اقتصاد غير رسمي .

النقد: فمن أبرز النقاد لهذه الطريقة، نجد كل من Tanzi and Greenfield ،حيث يرى Greenfieldأنه احتمال أن تكون سرعة تداول النقود في الاقتصاد غير الرسمي أقل من تلك الخاصة بالاقتصاد الرسمي .أما Tanzi فإنه يرى أن الفرضية القائمة على أساس معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي، في حين انه قد يتأثر هذا المعدل بسبب التغير في أساليب الدفع، مثل التحول من استخدام النقود السائلة في دفع رواتب إلى استعمال الشيكات .

وبالتالي، فإنه بالرغم من منطقية الافتراض بان النقود السائلة هي الوسيلة الوحيدة المستخدمة لتمويل معاملات الاقتصاد غير الرسمي، إلا انه لا يوجد هناك ما يمنع من استعمال طرق أخرى في إطار هذه المعاملات مثل المقايضة.

طريقة Feige : في دراسة له للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979 ،استخدم Feige أسلوب المبادلات الذي يعتمد بالأساس عل افتراض أن كل المبادلات التي تتم في إطار الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي يجب أن تستخدم فيها النقود. كما أنه افترض أن العلاقة بين النقود والمبادلات ثابتة، وبما أنه يمكن تقدير الحجم الكلي للنقود سواء السائلة أو الودائع تحت الطلب، فإنه من الممكن اشتقاق حجم الناتج الوطني الإجمالي باستخدام الأساليب النقدية، ثم خصم حجم الناتج الوطني الإجمالي للاقتصاد غير الرسمي.

هذا الأسلوب مأخوذ من معادلة Fisher لكمية النقود، الذي يوضح العملية في شكل المعادلة التالية : $MV = PT$

P : المستوى العام للأسعار

T : حجم المبادلات

M :الرصيد النقدي المتاح

V : سرعة تداول النقود

في حالة معرفة MV فإنه من الممكن أن نقوم بحساب PT لأنه إذا كانت نسبة القيمة النقدية للمعاملات PT إلى القيمة الاسمية للناتج الوطني الإجمالي معلومة، فإنه بافتراض أن هذه النسبة ثابتة، فإنه من الممكن قياس مستوى الناتج الوطني الإجمالي في أي سنة ، هذا خاصة إذا ما علمنا القيمة النقدية للمعاملات PT .

وفي ظل غياب الاقتصاد غير الرسمي في فترة الأساس، فإن القيمة الاسمية للناتج الوطني الإجمالي التي يتم قياسها لابد وأن تعادل القيمة الاسمية للناتج الوطني الإجمالي التي تم حسابها وفق لبيانات الحسابات الوطنية .

افترض Feige أن سنة 1939 تمثل سنة الأساس في الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي في تلك الفترة، وأن نسبة قيمة المبادلات PT إلى القيمة الاسمية للناتج الوطني الإجمالي خلال تلك السنة تعد عادية، حيث قدرت بحوالي 10 بالمائة .

ثم قام باستخدام نفس الأسلوب في نفس البلد في عامي 1976 و 1978 أين قدر قيمة PT ،ثم تمكن من تحديد الناتج الوطني الإجمالي لسنتي 1976 و 1978 ،وتقدير الفروق بين الناتج الوطني المقدر بتلك الطريقة والناتج الوطني كما أظهرته الحسابات الوطنية للدخل والإنتاج انتهى إلى التقديرات التالية :

- في سنة 1976 قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي مابين 13 و 21 - %.

- في سنة 1978 قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي مابين 25 و 33 %.

النقد: تم انتقاد طريقة Feige سنة 1980 من قبل Cramer معللا على سرعة دوران الدخل للنقود السائلة، حيث يفضل Cramer تقديرا آخر يرتكز على عدد السحوبات النقدية من البنوك وعلى متوسط معدل المعاملات على الورقة النقدية بين سحبها وإيداعها.

كما يعاب على هذا الأسلوب من خلال ارتكازه على فترة الأساس، وهو نفس الانتقاد الذي وجه لطريقة Gutmain .

- **طريقة الطلب على العملة :**

انطلق Tanzi من النظرية الكمية الحديثة Friedman حيث أن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي بالضرورة إلى زيادة طلب على النقود، من أجل معرفة حجم الطلب الزائد من طلب النقود الناتج عن الاقتصاد غير الرسمي، لابد من تقدير حجم الطلب على النقود في فترة معينة ، فقد حاول Tanzi تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة من 1929 إلى 1976 ،وتوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة .

لقد قامت افتراضات Tanzi على أنه إذا كانت معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود السائلة فقط، وأن الاقتصاد غير الرسمي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي، فان تغيير معدل الضريبة في النموذج لابد وأن يعطي تقديرا لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي يمكن استخدام هذا الرقم في تقدير حجم الناتج الوطني الإجمالي في الاقتصاد غير الرسمي بافتراض تساوي سرعة التداول في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.

قام Tanzi بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة أكثر عمقا، وذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة بالنسبة إلى عرض النقود. كما افترض أن هذا المعدل يتأثر بعوامل قانونية وغير قانونية .

العوامل القانونية: تتمثل في استخدام البطاقات الائتمانية، متوسط الإنفاق للفرد، درجة التحضر، ودرجة انتشار وكالات البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكما كان من الصعب الحصول على السلاسل الزمنية فعلية لهذه المتغيرات. فقام باستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كمقترب لهذه العوامل، حيث يفترض أنه مع زيادة الفرد متوسط نصيب الفرد من الدخل، فان ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل النقود السائلة إلى إجمالي طلب على النقود. كما استخدم معدل الأجور والرواتب للدخل الفرد كمقترب لمتغير مكونات الدخل، حيث افترض انه كلما زاد هذا المعدل كلما زاد معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود .

العوامل غير القانونية: أشار Tanzi في تحليله لهذه العوامل إلى أنه حتى مع افتراض عدم وجود ضرائب فان معدل النقود السائلة يمكن أن يتأثر بالأنشطة الإجرامية، مثال ذلك تجارة المخدرات، تهريب السلع، والتي تتم غالبا باستخدام النقود السائلة، حيث تؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة نسبة النقود .

ولما كانت البيانات عن هذه المتغيرات غير متاحة، لجأ Tanzi إلى قياس اثر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة، حيث حصر Tanziالعوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في مدى شعور بعدالة قوانين الضريبة، ومدى رضا دافعي الضرائب عن الحكومة، ومدى صرامة وحدة العقوبات المطبقة على المتهربين من الضرائب الذين يتم القبض عليهم، والأساليب التي يمكن من خلالها التهرب من الضرائب، وأخيرا العائد النقدي لدافعي الضرائب والناتج عن عدم دفع الضريبة .

وبما أن البيانات عن هذه المتغيرات غير متوافرة، فقد اقتصر تحليل Tanzi على تحليل أثر العائد النقدي الناتج من عدم دفع الضريبة على التهرب الضريبي، حيث استخدم مستوى العبء الضريبي القانوني كمقترب لهذا المتغير، فعندما ينخفض العبء الضريبي فإن العائد النقدي من عملية التهرب الضريبي يصبح ضعيف .

من خلال قياس درجة حساسية الطلب على النقود السائلة لمستوى الضرائب، قام Tanzi بتقدير كمية النقود السائلة التي يتم لاحتفاظ بها لأغراض تمويل المعاملات في الاقتصاد الرسمي، ثم استخدام هذا التقدير في قياس حجم الاقتصاد غير رسمي .ولقد لاحظ Tanzi أن التقديرات التي توصل إليها تقل عن الكميات التي يحتفظ بها الأفراد فعلا، مما يعني أن الفرق بين كمية الطلب على النقود المقدر والطلب الفعلي يرجع إلى النقود غير القانونية المستعملة في إجراء معاملات الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بافتراض أن سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي هي نفسها .

النقد: بالرغم من أن هذه الطريقة كثيرة الاستعمال إلا أنها لم تسلم من الانتقادات وأهمها :

- يعتبر Stron. S and Sachen بأن 80 % فقط من التعاملات تسدد نقدا، وبالتالي فان التقدير الناتج عن هذه الطريقة غير دقيق ويقلل من حجم الاقتصاد غير الرسمي .

إن أغلب الدراسات تضع أمام أعينها عامل واحد هو عبء الضريبة كسبب لوجود الاقتصاد غير الرسمي، ولكن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار تؤثر بشكل كبير على حجم الاقتصاد غير الرسمي .

- برهن كل من Feige and park and Cilina Carcia أن الزيادة في الطلب على النقود ترجع بشكل كبير إلى انخفاض الطلب على الودائع بدلا من أن ترجع إلى الزيادة في النقود الناتجة عن الأنشطة التي تمارس في ظل الاقتصاد غير الرسمي.

-افتراض أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد غير الرسمي واحدة وهي ليست كذلك تماما .

- **طريقة حساب استهلاك الطاقة :**

يعتبر كل من Kaliberda and Kanfimann أن استهلاك الطاقة الكهربائية ينظر إليها بمثابة المؤشر الفيزيائي الأحسن لقياس النشاط الاقتصادي ككل (النشاط الرسمي وغير الرسمي)، بمعنى أن النشاط الاقتصادي واستهلاك الكهرباء يتطوران بنفس الاتجاه والوتيرة .

قياس استهلاك الكهرباء بالنسبة للنشاطات الرسمية المسجلة، وبإنقاصه من حجم الكهرباء المستهلك (الحجم الكلي)، فإننا سنحصل على حجم الكهرباء المستهلك في النشاطات غير الرسمية، والذي يعتبر مؤشرا لقياس حجم النشاط غير الرسمي .

النقد: من الانتقادات التي وجهت لهذه الطريقة نذكر ما يلي:

- الطاقة الكهربائية ليست فقط سلعة وسيطة بل هي سلعة استهلاك نهائي، وبالتالي فان تزايد استعمالها لا يعني بالضرورة زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي .

- التطور التقني أدى إلى استعمال الكهرباء بطريقة فعالة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى، وهذا في النشاطات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، وبالتالي فان هذه الطريقة تعرف انحرافا نوعيا في تقدير الاقتصاد غير الرسمي.

-ليست كل النشاطات غير الرسمية تتطلب العمل بالطاقة الكهربائية، إضافة إلى أن هناك نشاطات أخرى بطاقة غير كهربائية .

- كما أن افتراض وجود علاقة ثابتة بين استهلاك الطاقة الكهربائية والإنتاج لا يتحقق في جميع القطاعات، مثل القطاع الزراعي الذي يقل فيه استعمال الطاقة الكهربائية.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

اهتم الكثير من الباحثين الاقتصاديين بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومدى تأثيرها على الاقتصاد الرسمي، نذكر أهمها :

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1-دراسة محمد محمود عبد الحافظ ، **الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي** ،2014 ، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع القطاع غير الرسمي في مصر ورصد تطوره، و التعرف علي خصائصه و أسباب انتشار أنشطته و آثارها علي الاقتصاد الرسمي مع تقدير حجم القطاع غير الرسمي في مصر خلال الفترة (1991-2013) ،و نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي اعتمادا علي الأسلوب غير المباشر باستخدام المدخل النقدي، مع استخدام الأسلوب الإحصائي القياسي للإجابة على التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث و تحقيق الهدف منه.

2- دراسة قندز بن توتة و راتول محمد، **تفعيل التدابير الجبائية و المصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر**, 2018، تهدف هذه الدراسة في معالجة إشكالية دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر مع التركيز علي أهمية تبني الإصلاحات للازمة و خاصة ما تعلق بالتدابير المتخذة في مجال الضرائب و التأمينات و كذا البنوك .

3- دراسة حميميد خليصة و محمد رضا ،**أثر الاقتصاد غير الرسمي علي الموازنة العامة في الجزائر**, (2000-2019)برج بوعريريج،تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بهدف التعرف علي الآثار المختلفة التي تترتب علي نمو و اتساع الاقتصاد غير الرسمي و كيفية مواجهة هذه الظاهرة و التحكم فيها و الحد من خطورة الآثار السلبية التي تترتب عليها ، حيث استخدم أدوات التحليل الوصفي لدراسة و تفسير الظاهرة أما أدوات القياس (تحليل الانحدار غير الخطي المتعدد لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي و أثره علي الموازنة العامة و التأكد من صحة الدراسة باستخدام الاختبارات الإحصائية) ,واستخدم المنهج التاريخي عند استعراض نشأة وتطور الموازنة العامة كما استعمل المنهج الاستنباطي في استخلاص النتائج و تفسيرها .

4-دراسة منال عفان ،**أثر الاقتصاد غير الرسمي علي التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية** ،مصر ،تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد اثر الاقتصاد غير الرسمي المقدر بجانب متغيرات رقابية هامة تشمل النمو الاقتصادي الممنوح للقطاع الخاص والفساد, و تهدف أيضا إلى دراسة و تحليل الأدبيات الاقتصادية للعلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و أهم التقديرات المتاحة لهذا الاقتصاد في مصر ،استند الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي في وصف و تحليل مشكلة البحث ،بجانب منهج الاقتصاد القياسي في دراسة اثر الاقتصاد غير الرسمي علي التفاوت في توزيع الدخل في مصر .

5-دراسة خليلي عبد المالك و عزاوي عبد الرحمان , **الضغط الضريبي و العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر (1966-2009)**،2016 ,عرفت الجزائر منذ الستينات مجموعة من التقلبات والتغيرات، في مختلف المجالات السياسية منها و الاقتصادية وحتى الاجتماعية، ومن بين تلك التقلبات الاقتصادية ظهور ما يسمى بالاقتصاد الخفي، واقتصاد الظل، أو الاقتصاد الموازي، فقد تعددت الأسماء و المعنى هو الاقتصاد غير الرسمي، هذا الأخير الذي أدت إلى ظهوره عدة عوامل، سياسية و اقتصادية و اجتماعية وأمنية، واتخذت جراءها عدة أساليب وإجراءات قانونية واقتصادية للقضاء عليه، ومن بين هذه الإجراءات :التعديلات الضريبية ,تشجيع المشاريع الاستثمارية ,تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,و اتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي ، و المنهج الاستقرائي الاستنباطي أما أدوات التحليل المستعملة فهي إحصائية .

6- دراسة يوسف بودلة وحمزة كواديك ،**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية -** ,2018 , تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى نموه وانتشاره، بالتعرض إلى أهم التدابير التي سطرتها السلطات العمومية الجزائرية في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة علـى الاقتصاد المهيكل أو الرسمي،اعتمدت علي المنهج الوصفي التحليلي و أدوات التحليل فهي إحصائية .

7-دراسة قوري يحي عبد الله ،**تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016)**،2018, تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1970- 2016، وذلك باستعمال نموذج المؤشرات والأسباب المتعددة (Multiple Indicators and Multiple Causes) MIMIC , تقدير حجم الاقتصاد الموازي يعد خطوه مهمة من خطوات محاربة هذه الظاهرة التي تستنزف الاقتصاد الوطني وتخل بنجاعة السياسات الاقتصادية الكلية.

نتائج الدراسة أظهرت أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر سنة 2016 هو 47.4 %، كما أن الاقتصاد الموازي في الجزائر يتناسب طردا مع عجز الموازنة العامة ومعدل التمدن.

8-دراسة رضا دحماني ومراد زايد، **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2017)**،2019 ،تهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 باستخدام منهج نسبة النقود السائلة لغومتان ,وهو المنهج الذي يدخل ضمن المناهج النقدية Monetary Approaches التي استخدمت وبشكل كبير في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم خاصة وأن المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي يتم تسوية جزء كبير منها باستعمال النقود السائلة وبالتالي فإن زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تقابله زيادة في الطلب على النقود السائلة، ووفقا لما تقتضيه الفرضية الأساسية لغومتان فقد اعتمد الباحثان على سنة الأساس 2007 وهي السنة التي بلغت فيها نسبة النقود السائلة أقل مستوى لها ،ليتضح أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا تختلف كثيرا عن النسب المسجلة باعتماد طرق التقدير الأخرى، وقد بلغت هذه النسبة ما بين 20 إلي 30 % خلال الفترة 1970-2017 باستثناء السنوات المجاورة لسنة الأساس و التي كثيرا ما تعطي دلالات زائفة حول حجم الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني :الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1-دراسة Youghourta Bellache ،**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، 2011** ، إن نمو القطاع غير الرسمي في الجزائر يجعله مكونا هيكليا للاقتصاد .الخلافات القديمة حول دورها(ديناميكي ، هامشي ، طفيلي)تستمر وتشهد على مدى تعقيد الظاهرة .الغرض من الأطروحة هو تحليل القطاع غير الرسمي في الجزائر، وفق تعريف منظمة العمل الدولية ، من أجل فهم ما إذا كان قطاعا قطاع ديناميكي أو كفاف .لهذا، أجرى الباحث مسح تمثيلي من عينة قوامها 522 أسرة في ولاية بجاية، أي ما يقارب من 1000 عامل .
تحليل مقطعي لحظي لبيانات المسح ، وذلك بفضل التحليل العاملي للتطابقات المتعددة والانحدار اللوجستي، السمات البارزة المحددة الأصول(مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر) في القطاع غير الرسمي وبالتالي إنشاء أنماط مختلفة محض غير رسمي مقابل مهجن غير رسمي، عمال خياطة للخياطة، مقاولون من الباطن للمنتجات الغذائية ومقدمي الخدمات)الذين يشهدون على عدم تجانسه (تنوع الأنشطة والجهات الفاعلة، بدرجات متفاوتة من السمة غير المنظمة ، وتفاوت الدخل) تحليل يسلط الضوء على الوجود داخل القطاع التنقل الاجتماعي

والمهني للعمال غير الهيكليين وقطاع غير رسمي يتمتع بحركة تصاعدية قوية داخل القطاع وتجزئة بين أصحاب المشاريع الصغيرة غير المتنقلين وأصحاب المشاريع الصغيرة المتنقلين . بشكل عام ، ضعف الموارد البشرية، وتدني مستوى الدخل، وضعف الروابط مع بقية الاقتصاد، كلها بتأكيد أطروحة التجزئة بين القطاعين(الرسمي وغير الرسمي)وداخل القطاع غير الرسمي نفسه، الذي يقر وجود قطاع كفاف غير رسمي .

2-دراسة YAIR EILAT و CLIFFORD ZINNES ،**تطور اقتصاد الظل في المرحلة الانتقالية للدول ، 2000** ،لاحظ مراقبوا مستويات البطالة الرسمية في بولندا في السنوات الأولى من التسعينيات(أكثر من 16 في المائة)،ربما نتساؤل عن سبب عدم وجود أعمال شغب في وسط الشارع ، كما كانت ألمانيا قبل الحروب العالمية .وسيثار قلق مماثل بسبب التخفيض إلى النصف في الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا خلال الفترة 1991-1995 لماذا هل كان هؤلاء المراقبون مخطئين؟ الحكمة التقليدية هي أن هذه الفترة شهدت طفرة مصاحبة في نمو النشاط الاقتصادي غير المسجل أو" الظل ."بينما كان هذا النشاط على المدى القصير بالتأكيد بشرى سارة للناس الذين يعيشون في هذه البلدان، والآثار المترتبة على تطوير اقتصاد الظل اقتصاد الظل لتحقيق الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل .

تحدد هذه الدراسة تحليل للقضايا المتعلقة باقتصاد الظل في سياق التحول الاقتصادي للدول الشيوعية سابقا ، ويقيس حجمها، ثم يفحص بعضها للإجابة على الأسئلة :ما هي الآثار المترتبة على الإصلاح الاقتصادي وتشكيل السياسة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؟ هل يترتب على وجود اقتصاد ظل كبير العواقب وآثارها على مساعدة المانحين لمنطقة الاقتصاد الانتقالي؟ وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد من دعم شركات الظل تقنيا وماليا من أجل تغيير وضعها إلى الاقتصاد الرسمي.

3-دراسة Lautier.Bruno 1994, قام بعدة دراسات تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي في بلدان العالم الثالث، وبنوعية العلاقة الموجودة بين ذا الاقتصاد والدولة. وقد استخلص في الأخير بأن الاقتصاد غير الرسمي يستطيع أن يكون كبديل للاقتصاد الرسمي في توظيف اليد العاملة لكونه يتميز بعدم الاستقرار.

4-دراسة charmes .Jaque ,قام بدراسة بعض المقاربات المحاسبية والإحصائية للقطاع غير الرسمي.

5-الدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية مثل: BIT OIT OCDE البنك العالمي ...الخ، والتي تهدف إلى البحث عن أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي درجة خطورته، وكيفية معالجته.

الجدول رقم 01 : الجدول التفصيلي للدراسات السابقة

الدراسة	المشكلة البحثية	المنهج	الأدوات	البلد	أبرز النتائج
دراسة محمد محمود عبد الحافظ	الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع و أهمية إدماج أنشطتها المشروعة في النشاط الرسمي	المنهج الوصفي والتحليلي	اختبارات إحصائية	مصر	- ضرورة دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي مع قنوات الاقتصاد الرسمي لتحسين و تحقيق فعالية الوضع الاقتصادي و المالي .
دراسة قندز بن توته و راتول محمد	تفعيل التدابير الجبائية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر	المنهج الوصفي والتحليلي	اختبارات إحصائية	الجزائر	-لا توجد حوافز كافية لاستقطاب أنشطة الاقتصاد الموازي للاندماج في الاقتصاد الرسمي. - تعد عملية استرجاع الأموال المتداولة في السوق الموازية بشكل طوعي غير مجدية. - غياب التوعية و التحسس و التمتع بالمواطنة الجبائية .
دراسة حميميد خليصة و محمد رضا	أثر الاقتصاد غير الرسمي علي الموازنة العامة في الجزائر (2000-2019)	المنهج التاريخي و المنهج الاستنباطي	تحليل الانحدار غير الخطي المتعدد باستخدام اختبارات إحصائية	الجزائر	- لا توجد علاقة مباشرة بين الاقتصاد غير الرسمي و النفقات العامة للدولة و بالتالي لا يوجد أي تأثير من الاقتصاد غير الرسمي علي النفقات العامة - الاقتصاد غير الرسمي يمثل بشكل غير مباشر التهرب الضريبي و بالتالي أي تفاقم لهذه الظاهرة بدوره يعمل على تفاقم الأخرى .

دراسة منال عفان	أثر الاقتصاد غير الرسمي علي التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية	المنهج الوصفي التحليلي	اعتمد على التقديرات الواردة من دراسة EL SHAM بمنهج الأسباب و المؤشرا ت المتعددة MIMIC	مصر	- ضرورة إعادة النظر في تعريف هذا الاقتصاد و منهجية تقديره في مصر. - ضرورة تنظيم و دعم المشروعات غير الرسمية صغيرة الحجم بدلا من محاربتها.
دراسة خليلي عبد المالك و عزاوي عبد الرحمان	الضغط الضريبي و العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي (1966-2009)	المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي	إحصائية	الجزائر	- إعادة النظر في قوانين مكافحة الفساد. - العمل علي تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط و تحصيل الضريبة . - إعطاء دعم كبير للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة.
دراسة يوسف بودلة و حمزة كواديك	الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي	المنهج الوصفي التحليلي	إحصائية	الجزائر	- صعوبة الفصل بين الأنشطة الإجرامية و الأنشطة غير الإجرامية في عملية تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

دراسة Yougho urta Bellache	تحليل وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي		الجزائر ولاية بجاية.	- إن القطاع غير الرسمي في الجزائر هو قطاع غير متجانس يغطي مجموعة متنوعة من القطاعات. - القطاع غير الرسمي في بجاية غير متجانس حيث يشمل بطالين وعمال مع اختلاف مستوياتهم. - الاعتماد في مشاريع الظل على التمويل من خلال المدخرات الشخصية والعائلية في ظل غياب التمويلات الأخرى مما يشير إلى ارتباط ضعيف بين الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل .
دراسة YAIR EILAT و CLIFFO RD ZINNES	اقتصاد تطور الدول في الظل تمر التي اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي	نموذج SIMC	دول العالم التي تمر اقتصادي اتها بمرحلة انتقالية.	- تقديم المساعدة الفنية لشركات الظل الكبيرة يساهم في تقليل ظلها عكس الشركات الصغيرة. - إن وجود أموال المساعدات في بعض البلدان يمكن أن يزيد الفساد وبالتالي يساهم في تدهور الأخلاق في البلاد وكلاهما يشجع نشاط الظل الإضافي.

المصدر : من إعداد الطالبات

خلاصة الفصل :

اختلفت تعاريف الاقتصاد غير الرسمي , باعتباره ظاهرة قديمة النشأة تطورت عبر التاريخ إضافة إلى تعدد أسباب ظهوره,حيث تلخصت هذه الأسباب في ارتفاع مستوى الضرائب ,عدم العدالة المالية وكذلك الأزمات الاقتصادية ،كما لا ننسى الفساد الإداري وتعقد الإجراءات الضرورية لإنشاء أي نشاط اقتصادي , حظر بعض الدول لعدة نشاطات مما يضطر أصحابها إلى إخفاء نشاطهم ،تدهور الوضع السياسي والاجتماعي كذلك له دور كزعزعة الاستقرار السياسي والفقر والنمو الديمغرافي.
يقاس الاقتصاد غير الرسمي بطريقة مباشرة مثل الاستجواب والمراقبة الجبائية ،وطرق غير مباشرة منها إحصاءات الحسابات القومية، إحصاءات القوى العاملة ،المقاربات النقدية والمقاربات المادية لاستهلاك الكهرباء.
تكتسح ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي العالم , وذلك بسبب كبر حجم العمالة التي يوظفها فهي تبلغ 30 % من إجمالي القوى العاملة في العالم، كما تزداد أهميته من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي.

الفصل الثاني :

الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

- دراسة قياسية -

تمهيـــد :

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع الحديثة التي أصبحت تجلب اهتمام الاقتصاديين، القانونيين والاجتماعيين، وخاصة في السنوات الأخيرة، وذلك لما لها من آثار على الواقع الاقتصادي للفرد وللدولة، وهذه الظاهرة ليست خاصة بالجزائر أو بدول العالم الثالث كما كان يظن ويصفها البعض في السبعينات عند بداية الاهتمام بها، بل أصبحت لازمة لكل المجتمعات والدول بأشكال متنوعة و مستويات متعددة ومنها الجزائر من بداية الاقتصاد الرسمي فيها إلى ضرورة دمج الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المبحث الثاني: تقدير وتحليل النتائج باستخدام طريقة منهجية التكامل المشترك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)

المبحث الأول : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المطلب الأول : تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لتوضيح ذلك تم تقسيم الفترة إلى مراحل :

أولا: المرحلة الأولى :ملامح ظهور الاقتصاد الموازي في الفترة من 1962 إلى 1979 (المرحلة الاشتراكية)

لقد اتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة نموذجا اشتراكيا للتنمية قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي ، تجسد هذا الاحتكار في التخطيط المركزي من خلال المخططات التنموية (المخطط الثلاثي , الرباعي الأول والثاني)، وكان من بين النتائج التي صاحبت تطبيق هذه المخططات بروز ملامح الاقتصاد الموازي تلخصت في النقاط التالية :

- تمحور اهتمام المخططات التنموية حول القطاع الصناعي , عن طريق فتح مشاريع استثمارية عديدة مما خلق مناصب شغل كثيرة , أدت إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد وارتفاع سريع في النمو الديمغرافي,وبالتالي توسع سريع في الطلب على السلع و المنتوجات الاستهلاكية مقارنة بحركية الإنتاج الداخلي الخام ,حيث في هذه الفترة تضاعف الاستهلاك الإجمالي للسلع والخدمات ليقدر بمعدل سنوي بلغ 8.5 % بينما في المقابل بلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الداخلي الخام 7.2 % أي أنه يقل عن معدل نمو الاستهلاك .

إن هذا التفاوت في معدلات النمو نجم عنه ارتفاع في الأسعار أدى إلى ندرة في المواد , دفعت هذه التوترات إلى تطوير ظواهر المضاربة والبيع تحت الطاولة وهي أوجه للسوق السوداء .
عالجت الدولة هذه التوترات باللجوء إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني من مواد غذائية زراعية وصناعية ومواد شبه مصنعة وتجهيزات , كلها أدت إلى ارتفاع نسبة الاستيراد من 23 % إلى 48 % وعلى الرغم من ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 واستخدامها كمنبع للعملة الصعبة إلا أن نسبة المديونية في هذه الفترة بلغت 29 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1979 , أي بلغت الاستدانة الخارجية سنة 1978 56 مليار دولار بينما نسبة فائدة الدين 25 % من قيمة الصادرات .
هذا كله أدى إلى ندرة العملة الصعبة وعجز البنك المركزي على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة ,دفع هذا الأمر من يرغب في الحصول على العملة الصعبة لشرائها بأعلى سعر ممكن , الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي .

- إن إهمال المخططات التنموية للقطاع الفلاحي أدى إلى الهجرة الريفية نحو المدينة قصد الحصول على منصب شغل (المناصب الناجمة عن المشاريع الاستثمارية) , غير أنه ومع الارتفاع المتزايد للنمو الديمغرافي لم تحد مناصب الشغل من ارتفاع معدل البطالة , مما اضطر الشباب البطال إلى ممارسة أنشطة غير شرعية في أسواق موازية .

ثانيا : المرحلة الثانية : ملامح الاقتصاد الموازي في الفترة 1980-1989 (المرحلة اللامركزية)

عرفت هذه المرحلة بتنمية لامركزية تجسدت في المخططين التنمويين الخماسي الأول 1984/1980 والخماسي الثاني 1989/1985 , برزت عن هذين الأخيرين ملامح للاقتصاد الموازي تلخصت في النقاط التالية :

- من بين أهم ما تضمنه المخطط الخماسي الأول 1984/1980 إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية من أجل التخلص من البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة بسبب كبر حجم المؤسسات مما يجعلها صعبة التسيير ,حيث سنة 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة إلى 500 مؤسسة جديدة صغيرة ومتوسطة كان الغرض من ذلك فصل مهام الإنتاج والتوزيع واعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي .[1]

اضطرت الحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة تقشفية بسبب تأزم الوضع الاقتصادي الدولي خلال النصف الثاني من الثمانينات 1989/1985 نتيجة اختلال معدل الفائدة , تذبذب أسعار الصرف , انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى فشل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لعدم تمكنها من تمويل هذه المؤسسات حيث بلغ العجز المالي لها ما بين الفترة 1987/1984 إلى 18.5 مليار دولار , وبالتالي فشل هذه الأخيرة في أداء مهامها أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية و اختفاء بعض منها من السوق الوطنية , وكذلك ارتفاع معد التضخم كلها أسباب أدت إلى استفحال السوق السوداء بحيث تم توفير ذلك النقص من السلع عن طريق التهريب و الطرق غير الشرعية .

إن الأزمة البترولية سنة 1986 زادت من عبء المديونية الخارجية حيث بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 69 % سنة 1989 , وهذا يعني أن ثلثي الصادرات (الإيرادات) تخصص لخدمة الدين والباقي لا يكفي لسد الحاجيات والمواد الضرورية المستوردة [2] .

[1] علاوي لعلاوي,استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية,جامعة الجزائر,1994,ص 19.
[2] BENISSAD HOCINE, LA REFORME ECONOMIQUE EN ALGERIE ,MAI 1991 ,P106

واجهت الجزائر في هذه الفترة صعوبات كثيرة بسبب هذه الأزمة فانخفاض مداخيل الصادرات أدى إلى توفير السلع والخدمات بطرق غير شرعية إضافة إلى ارتفاع المديونية التي زادت من ندرة العملة الصعبة مما خلق سوق موازي .

ثالثا : المرحلة الثالثة : تطور الاقتصاد غير الرسمي في الفترة 1990-2000 (مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق)

لجأت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق ثلاث برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 1989 – 1991 – 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي 1998/1995 , من أجل مواجهة الاضطرابات المالية الاقتصادية الناجمة عن الأزمة البترولية سنة 1986 .
بالرغم من هذه البرامج لم تختفي مظاهر الاقتصاد غير الرسمي حيث برزت في عدة نقاط تلخصت في الآتي :

- أفضى البرنامج الأول إلى تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار مما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع والخدمات , ما أدى إلى ارتفاع هائل لأسعار مختلف السلع والخدمات مع بقاء الأجور ثابتة[1].

ثبات الأجور يعني انخفاض المستوى المعيشي ما يضطر الفرد لممارسة أنشطة غير شرعية لتلبية حاجاتهم اليومية.

أما البرنامج الثاني فنجم عنه:

- تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما [2], وهذا أدى إلى تطور عمليات التهريب التي يقوم بها جماعات عابرة للحدود والتي هي عبارة عن شبكات متخصصة في الربح السريع , عن طريق تفادي قوانين الدولة إلى قوانين اللوبيات و أصحاب الطرابندو والتجارة غير الشرعية نظرا للموقع الجغرافي والاقتصادي للجزائر , وكان تهريب السلع يقتصر على استيراد المخدرات , والمفرقعات والسجائر نظرا لتوسع قائمة الواردات بسبب إلغاء الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية [3].

[1] بن دعيدة,التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية, مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت 1999
[2] FERGANI MERIEM,LE PROGRAMME D AJUSTEMENT STRUCTUREL EN ALGERIE,REVUE L ECONOMIE N 34,JUIN 1996 ,P24
[3] كتوش ,عاشور,قورين حاج قويدر,ظاهرة غسيل الأموال كمظهر الفساد الاقتصادي- حالة الجزائر,مداخلة في ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية, جامعة بومرداس , 4 و 5 نوفمبر 2006.

- ومن جهة أخرى تضمن هذا البرنامج أيضا حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة[1],ما أدى إلى تسريح كبير للعمال إضافة إلى ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8 % سنويا [2] .

أدت هذه العوامل إلى ارتفاع مستويات البطالة ما سبب في انتشار الفقر بين السكان , دفعهم هذا الأمر باللجوء إلى التشغيل غير الشرعي كي يوفروا حاجاتهم اليومية .

- أما برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995 : قامت الحكومة الجزائرية في إطاره بمحاولة تخفيض النفقات العامة بإتباع سياسة تقشفية , وزيادة الإيرادات العامة عن طريق رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام , وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي[3], كان هذه أهم دافع للأفراد للعمل في الخفاء من أجل التهرب الضريبي .
- كما لا ننسى عدم الاستقرار الأمني الذي مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات , مما جعل الحكومة الجزائرية تصب كل اهتمامها على الجانب السياسي من أجل توفير الأمن لمواطنيها , و إهمال الجانب الاقتصادي الذي كان فرصة للمنظمات الإجرامية لتوسيع نشاطاتها غير الرسمية .

رابعا : المرحلة الرابعة : عوامل استفحال الاقتصاد الموازي في الفترة 2001 (برنامج الإنعاش والدعم الاقتصادي)

سطرت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة برنامج سمي بالإنعاش والدعم الاقتصادي , اعتبرته أداة للخروج من الأوضاع المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال العشرية السوداء , وقصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي ,غير أن مساعي هذا البرنامج لم تمنع من استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي والتي تمثلت في النقاط التالية :

- لجأت الحكومة الجزائرية إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية, حيث بلغت الإيرادات الضريبية سنة 2001 0.2 مليار دج , وفي سنة 2002 بلغت 2.5 مليار دج , وفي سنة 2003 بلغت 7.5 مليار دج , وفي سنة 2004 بلغت 2.8 مليار دج[4], نجم عن هذا التوسيع ارتفاع في الإيرادات الضريبية ولكن في المقابل شجع الأفراد إلى ممارسة أنشطة التهريب عبر الحدود والغش الضريبي .

---

[1]شبايكي سعدان, مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية, جامعة باتنة, العدد15 ,2006,ص15.
[2]بورعدة حورية,الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي,جامعة وهران , 2014 ,ص 85.
[3]محمد بلقاسم حسن بهلول,سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر , 1999 .
[4]زرنوخ ياسمينة ,إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر,مذكرة ماجستير ,جامعة الجزائر,2006 ,ص 189 .

إن سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دفعها إلى تحرير المبادلات التجارية ,ما جعل السلع الأجنبية تغرق الأسواق الوطنية والتي أصبحت منافس كبير للسلع المحلية

- لتنوعها وجودتها , وبالتالي التجار لم يجدوا منفذ لسلعهم غير بيعها في الأسواق الفوضوية والأسواق السوداء بسعر منخفض عن السلع الأجنبية كي لا تكون عرضة للكساد .
- أما النقطة المهمة والتي هي مصدر لكل الأنشطة غير الرسمية والتي وجدت عبر مختلف مراحل استفحال الاقتصاد الموازي إلا أنها انتشرت بكثرة في الآونة الأخيرة والتي تتمثل في الفساد الإداري , بحيث نجد المسؤولون و الموظفون في مصالح مختلفة كالجمارك والشرطة , و الإدارات .. , يقبضون الرشاوي والتي تسمى عندنا في الجزائر بالقهوة بغرض التعجيل بإنهاء إجراءات إدارية وبغرض القيام بها [1] .
- كما أنه وفي مطلع الألفية الثالثة قامت الحكومة الجزائرية باهتمام بالغ الأهمية بالقطاع السياحي ,حيث عملت على تطويره فخصصت له مبالغ طائلة ,ودعمت الاستثمار السياحي ورقت من الصورة السياحية للجزائر [2] ,جلب هذا الأمر عملة صعبة بسبب كثرة السواح والوافدين .

المطلب الثاني: مجهودات السلطات العمومية الجزائرية في معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ودمجها في قنوات الاقتصاد الرسمي

أولا: كيفية معالجة السلطات العمومية لانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يمكن معالجة تبعات و آثار الاقتصاد غير رسمي في الجزائر من خلال الخطوات التالية:

- تمكين الناشطين في هذا القطاع غير الرسمي من حوافز للعمل و النشاط القانوني المهيكل،و تهيئة فضاءات تجارية علي ذمتهم في المدن والقرى, و متابعهم من طرف هياكل تقدم لهم المشورة و الدعم التقني و الإداري و المالي .
- تيسير إجراءات الترخيص، و خفض التأمينات الاجتماعية للعاملين بنسبة قد تصل إلى 50% لفترات محددة، على أن تتحمل الحكومة من موازنتها هذه التخفيضات ,حتى يتم تشجيع هذه المؤسسات علي توفير حماية للعاملين لديها في الجانبين الصحي و الاجتماعي, بالإضافة إلى تخفيض حدة و كثافة اللوائح القانونية ،و ذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية و تقليل الزمن و المستندات المطلوبة لمراجعة الضريبة ،وبالأخص علي المؤسسات المصغرة و الصغيرة .

[1] بلعوج بولعيد , معوقات الإستثمار في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا,المركز الجامعي سكيكدة,العدد 04, ص 84 .
[2] هدير عبد القادر ,واقع السياحة في الجزائر و أفاق تطويرها,مذكرة ماجستير ,جامعة الجزائر 2006/2005 ,ص 170 .

إصلاح النظام الضريبي والجمركي ومسايرته للتطورات العالمية، وذلك عن طريق مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي، وإعادة مراجعة طرق الكشف على مصادر الدخل و تطوير آليات التحصيل الإلكتروني ترشيد الإعفاءات الضريبية و

- الجمركية مع تحديث طرق الكشف عن التهرب الضريبي و التهريب لزيادة احتمال كشفهما، و تشديد العقوبات و زيادة الغرامات علي فاعليها .
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية بشكل أكبر، وتعزيز دور الأجهزة الأمنية في مساعدة الأجهزة الرقابية في القيام بدورها لمنع الممارسات الخاطئة، مع تشديد العقوبات على الذين يعملون في صورة خفية وعلى من يقومون بتوظيفهم بزيادة إعداد مفتشي العمل، و إظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية [1].
- تحسين المستوي المعيشي لعمال القطاع الرسمي برفع أجورهم، لان ضعف المداخيل يؤدي إلى البحث عن دخل إضافي في القطاع غير رسمي .
- تفعيل القانون رقم :96/08، المؤرخ في: ديسمبر 1996، المنظم لشروط وكيفية إنشاء مكاتب الصرف، لجلب أكبر عدد ممكن من الباعة غير الرسميين للعملات بإنشاء مكاتب صرف خاصة ورسمية، مع دفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي[2].

ثانيا: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يمكن ذكر أهم الظواهر السلبية التي تؤثر في الاقتصاد وتشكل عاملا فعالا في تنامي الاقتصاد الرسمي في ما يلي:

✓ **الفساد الإداري والمالي:**

تعتبر الرشوة واستغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر حيث مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية جديدة بدءا بالأزمات المالية وما صاحبها من التغيرات المتعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني نموذج اقتصاد السوق مرورا بالإصلاحات الهيكلية والتخلي عن النظام الاشتراكي، بالإضافة إلي عدم الاستقرار الأمني، كل هذا ترك آثار سلبية علي الناحية الاقتصادية خاصة ,وأدى إلى حدوث تشوهات كبيرة أهمها تدني القدرة الشرائية ،انتشار البطالة و الفقر،زيادة الدين الخارجي مما أدى إلى تنامي ظاهرة الرشوة و الفساد .

[1]موسوس مغنية، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد:2، المجلد:4، جامعة الشلف، 2018 ,ص ص 180_181،

[2]موسوس مغنية , مرجع سابق , نفس الصفحة .

الجدول رقم(02):ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد (cpi) لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2003_2015)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105	94	100	88

المصدر :(يحياوي نسرين،2016 ، ص:297)[1]

نلاحظ من الجدول السابق الخاص بمنظمة الشفافية الدولية أن أحسن رتبة بلغتها الجزائر هي 84 في سنة 2006 و لكن سرعان ما تراجعت إلى الرتبة 112 سنة 2011 بسبب تنامي ظاهرة الفساد المالي و الإداري هذا ما دفع السلطات العمومية إلى تفعيل المرصد لمكافحة الفساد و الذي ساهمت جهوده في تحسين رتبة الجزائر و التي بلغت سنه 2015 , 88 عالميا[2].

- ✓ **تقليد العلامات التجارية :**

يقصد بتقليد العلامات التجارية استعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحمية من طرف القانون ،حيث يعتبر تقليد العلامات التجارية بمثابة محاولة معتمدة و مقصودة لغش المستهلكين ذلك عن طريق تقليد و بيع سلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية [3] ،لكنها تختلف في الجودة و النوعية ،إذ تكون رديئة مقارنة مع العلامات الأصلية ،حيث يعود تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية المحلي أو المستورد في الجزائر إلى الانفتاح نحو الخارج و تحرير التجارة الخارجية في سنة 1991،حيث أصبح تقليد العلامات التجارية يمس جزء كبير من مختلف المنتجات كالعطور و مواد التجميل ،قطع الغيار،السجائر و حتى الأدوية ,هذه المنتوجات إما تصنع في الجزائر أو تستورد من الخارج، و من العوامل المشجعة لتنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر:

نقص وسائل المراقبة ,غياب الخبرة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الجدد ونقص معرفتهم بالأسواق العالمية ,نقص تأهيل الأعوان المختصين في قمع ومكافحة الغش, عدم الدراية بالقوانين المتعلقة بحماية الملكية الثقافية وحقوق المستهلك.

[1] يحياوي نسرين ،الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم ،الأسباب ،والنتائج ،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ،العدد6،جامعة الوادي ,2016, ص:297 .

[2] بورعدة حورية ,الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:دراسة سوق الصرف الموازي مذكرة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعه وهران,2014 , ص ص 88-98.

[3]بورعدة حورية , مرجع سابق , نفس الصفحة .

✓ **تبييض الأموال :**

عرف الاقتصاد الجزائري نموا كبيرا لظاهرة تبييض الأموال ،و هذا راجع لعدم الاستقرار السياسي و الأمني الذي عرفته البلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين ،بالإضافة إلى توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق و ما تبعه من انفتاح علي الخارج في إطار العولمة الاقتصادية حيث عرفت مصادر الأموال القذرة في الجزائر عدة أشكال منها:

- **تجارة المخدرات :** انتشرت تجارة المخدرات غي الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة ,كما تؤكد تقارير الدرك الوطني وحراس السواحل صحة ذلك.

- **الجريمة المنظمة و الإرهاب :** تعرف الجريمة المنظمة بأنها ذلك الفعل المنظم والدقيق الذي يسير وفق طرق معينة تقوم بها عصابات محترفة غايتها تحقيق المنفعة الذاتية ومن أهم هذه الأشكال في الجزائر (التزوير ,المتاجرة في المواد الكيميائية الخطيرة المحظورة , تجارة الأسلحة , تزييف العملة ...) بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر و بالأخص في العشرية السوداء والتي سببت ألما كبيرا للشعب الجزائري وخسائر جد معتبرة للاقتصاد الوطني[1].

- **الهجرة غير الشرعية :**يوجد نوعين من الهجرة في الجزائر, هجرة الأفارقة نحو الجزائر والقادمين من النيجر ومالي ودول الساحل الإفريقي ,أما النوع الثاني هو هجرة الجزائريين إلى أوروبا عبر السواحل أو ما يعرف بالحراقة .

أساليب تبييض الأموال في الجزائر :

1) **التحويلات البنكية نحو الخارج :** يعتبر المجال المصرفي من أكثر القطاعات عرضة لتبييض الأموال في الجزائر,إذ يعرف الجهاز المصرفي في الجزائر ضعفا كبيرا خاصة من ناحية الرقابة.
2) **كراء السجل التجاري :**وينجم عن الخلل الموجود في القوانين التي تضبط كيفية التعامل بالسجل التجاري سواء في داخل البلاد أو خارجها (سجلات الاستيراد) ,أي أن الخلل موجود في التعاملات التجارية (الداخلية أو الخارجية) على حد سواء ,وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن السجل التجاري في الجزائر يباع ويشترى.

[1] قارة ملاك ،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ،مع عرض و مقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال ،أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص:الاقتصاد المالي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة ,2010 ,ص ص 139- 141

3) **سوق الصرف الموازي :** تشكل كل من تيزي وزو ,وهران ,الجزائر العاصمة ,قسنطينة نقاط بيع وشراء العملة الصعبة في السوق الموازية التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني [1].

4) **التهريب و الغش الضريبي :**عرف التهريب والغش الضريبي في الجزائر تناميا كبيرا خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري.

- عدم تكيف كل من إدارة الضرائب ,الجمارك ,وغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة.

- التعاملات التجارية في الجزائر التي يغلب عليها طابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير.

- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب والجمارك.

- انفتاح الجزائر نحو العالم وتحرير التجارة الخارجية ,مما يدفع بالمستوردين للجوء إلى استخدام الطرق غير المشروعة من أجل استيراد أكبر كمية من السلع وبالتالي الحصول على الربح السريع [2].

بالإضافة إلى نوع آخر من الغش والمتمثل في التهرب من دفع اقتطاعات الضمان الاجتماعي ,هذه الظاهرة التي على مختلف المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة , تجارية أو خدماتية .

[1] قارة ملاك ,مرجع سابق ,ص 141 .

[2] يوسف بودلة ،حمزة كواديك،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج انشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي ،دراسة تحليلية ،مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي ،العدد03/ديسمبر 2018

ثالثا :مجهودات السلطات العمومية الجزائرية في معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية:

قصد التطرق لمختلف المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية الجزائرية لمعالجة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ،ينبغي تحليل حجم هذه الأنشطة في الجزائر ،حيث يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (03) حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970- 2016)

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
ح إق غ ر	20.92	16.7	18.56	25.47	27.48	35.51	34.1	38.15
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
ح إق غ ر	44.43	47.57	50.45	46.23	49.53	50.98	47.43	

المصدر (قوري يحي عبد الله،2018 ,ص49)

لقد انخفض حجم الاقتصاد الرسمي في الجزائر مقارنة مع الناتج الداخلي الخام بشكل جيد خلال الفترة (1970/1974)،حيث انتقل من نسبة 20.92% إلى 11.68% و ذلك نتيجة النهج الاشتراكي المعتمد من طرف الدولة خلال تلك الفترة مع تأميم قطاع المحروقات ،ثم ارتفع بعدها خلال الفترة (1974/1981)ب6033 نقطة مئوية ليبلغ سنة 1981نسبة 18.01% ليقفز بعدها خلال الفترة (1981/1988)أين بلغ نسبة 32.55%سنة 1988وذلك نتيجة لانعكاسات الأزمة النفطية العالمية لسنة 1986 علي أداء الاقتصاد الجزائري ،ثم واصل الارتفاع ليبلغ سنة 1993نسبة 38.37% نتيجة ارتدادات الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر أنذاك [1].

بعدها تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بـ 5.55 نقطة مئوية , ليبلغ سنة 2001 نسبة 32.82 % نتيجة للإصلاحات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات التي قامت بها الدولة و ذلك تحت إشراف صندوق النقد الدوليFMI ، بعدها قفز حجم الاقتصاد غير الرسمي ليبلغ نسبة خطيرة بلغت 50.45% سنة 2012،وذلك علي الرغم من تحسن العائدات النفطية للجزائر والتي سمحت بإنجاز العديد من المشاريع البنية القاعدية الإستراتيجية ،و تخصيص برامج متتالية لدعم النمو و الإنعاش الاقتصادي ،بعدها انخفض حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تدريجيا لتستقر في حدود نسبة 47.43% سنة 2016، وهي نسبة كبيرة تبين فشل

[1] قوري يحي عبد الله ،تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذجMIMIC للفترة (1970-2016) ،مجلة أبعاد اقتصادية ،المجلد 1،العدد:8،جامعة بومرداس ،2018 ,ص 49 متاح علي الرابط (19/03/2022) .viable at url:<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57616>،

الإجراءات المتخذة في كبح الظاهرة علي الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية الجزائرية [1].

و في إطار معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ،اتخذت الدولة الجزائرية جملة من الإجراءات التالية:

بالنسبة لوزارة التجارة ،و قصد معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ،فقد قامت بوضع إستراتيجية لمحاربة هذه الظاهرة ،حيث تتركز هذه الإستراتيجية علي ثلاثة محاور أساسية:

- إعداد نصوص و تكييف الإطارين التشريعي و التنظيمي بغية القضاء علي التجارة غير الرسمية ،من خلال وضع أحكام وسن نصوص تتماشي مع القواعد الأساسية لاقتصاد السوق .
- التنسيق مع الجماعات المحلية ،قصد إنشاء فضاءات رسمية لامتصاص الأنشطة غير الرسمية ،و إدماجها في الإطار الرسمي.
- تكثيف عمليات الرقابة الاقتصادية و قمع الغش، و ذلك للحد من الممارسات التدليسية و فرض احترام القواعد القانونية والتجارب المعمول بها [2].
- تقليص الأعباء الضريبية التي يتحملها أرباب العمل،و هدا من خلال الإعفاءات المتتالية للضرائب و الرسوم ضمن قوانين المالية ،و هو ما تجلي من خلال تخفيض معدل ضريبة الدفع الجزافي بمعدل 1% ابتدءا من سنة 2000،إلى غاية إلغاءه نهائيا.بموجب المادة رقم 13 من قانون المالية لسنة 2006.
- إصلاح أدوات الضبط الاقتصادي التي كانت تشكو من غياب الشفافية و تنامي الرشوة و الفساد المالي،وهذا خلال العمل علي إعداد مشروع قانون الإصلاح الجبائي يعمل على تبسيط الإجراءات الجبائية و الرفع من مردوديتها دون المساس بمبدأ العدالة أو بلوغ الضبط الجبائي بمستويات مرتفعة.
- التحفيزات الجبائية التي يتم إدراجها في قوانين المالية ،و القاضية بتخفيض نسب الضرائب أو إلغاءها و هي من بين الإجراءات الكفيلة بدمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.
- عصرنة إدارة الضرائب في مارس 2004 بعد إمضاء الاتفاق بين الجانب الجزائري ممثلا بثلاث وزارات (النقل،التجارة ،المالية) و الاتحاد الأوروبي والذي انطلق تنفيذه شهر أوت 2005.

[1] قوري يحي عبد الله ,مرجع سابق , ص49.

[2] برحمون حياة ،الاقتصاد غير الرسمي و اثره علي اقتصاديات الدول النامية :دراسة حالة الجزائر ،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص:اقتصاديات المالية و البنوك ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة بومرداس ،2010 ,ص ص139-140.

- إصدار المرسوم التنفيذي رقم :95-305،الصادر في :7اكتوبر1995،و المتعلق بالاستعمال الحسابات البنكية و الصكوك.

إضافة إلي ما سبق فقد سعت السلطات العمومية الجزائرية إلي مكافحة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في قطاع التشغيل و الاستثمار ، و ذلك من خلال برنامج الامتثال الجبائي الإرادي الذي تم تأسيسه بموجب المادة رقم 43،من القانون المالية التكميلي لسنة 2015 والذي امتدت صلاحيته من 2015/8/1الي غاية 2017/12/31،كسياسة بديلة لاستقطاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية و ذلك قصد تعبئة الموارد المالية المواجهة لتمويل الاستثمارات المنتجة [1].

بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا التشغيل و تكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة ،و التي استلزم وضع هياكل قوية و متخصصة قادرة علي تحمل حجم المهام الموكلة إليها ،و من اجل ذلك تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة علي المستوى المركزي من مديريتين عامتين الأولى للتشغيل و التضامن الوطني بالإضافة إلى وكالات متخصصة تحت الوصاية المباشرة للوزارة أهمها :الصندوق الوطني للتامين ضد البطالة ،وكالة التنمية الاجتماعية ،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ...الخ ،كما اتبعت السلطات العمومية الجزائرية لمكافحة البطالة سياستين [2]:

1- **سياسة تسيير البطالة:** تتضمن التامين ضد البطالة والتقاعد المسبق.
2- **سياسة تسيير الشغل:** و تتضمن برامج الإدماج المهني للشباب ،برامج الشبكة الاجتماعية برامج المعالجة الاقتصادية للبطالة (تدعيم الشغل و ترقية الاستثمار القروض المصغرة،برنامج عقود ما قبل الشغل...الخ) كل الإجراءات السابقة من طرف السلطات العمومية كان الهدف منها تقليص حجم السوق الموازية و تطوير قطاع التشغيل و مكافحة الفساد الإداري و المالي ،ووضع حيز التطبيق إستراتيجية وطنية لترقية دور المرأة و إدماجها في سوق العمل ،بالإضافة إلى إجراءات تحفيزية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تخفيض نسب البطالة خاصة لدي فئة الشباب و تحقيق التنمية المستدامة [3].

[1] برحمون حياة ,مرجع سابق , ص141.
[2] يحياوي نسرين ,مرجع سابق ،ص ص 299-300.
[3] مطري كمال ،بوثلجة عبد الناصر ،رهان الانتقال من الاقتصاد الغير الرسمي الي الاقتصاد الرسمي :تجارب دولية و محلية ،المجلة الجزائرية للمالية العامة ،المجلد :6،العدد6، 2016 ,ص ص90-93علي الرابط
Avaible at (20/03/2022)url:<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30854<

المبحث الثاني:تقدير وتحليل النتائج باستخدام طريقة منهجية التكامل المشترك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:(ARDL)

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاقتصاد غير الرسمي، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على الاقتصاد غير الرسمي، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة:

الجدول رقم (04): المتغيرات الخاصة بالدراسة ومصدر بياناتها

المتغيرات	القيم المعبرة عنه	الترميز	إشارة المعلمة المتوقعة	مصادر البيانات
الاقتصاد غير الرسمي	حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991 - 2017	Y	/////	مجلة الباحث الاقتصادي , المجلد 7 , العدد12 ديسمبر 2019, ص 335
معدل البطالة	هي عبارة عن قيم سنوية لمؤشر البطالة للفترة 1991-2017	X1	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
معدل التضخم	هي عبارة عن قيم سنوية لمؤشر التضخم للفترة 1991-2017	X2	موجبة	
إجمالي الإنفاق الوطني	هي عبارة عن قيم سنوية لمؤشر الإنفاق الحكومي للفترة 1991-2017	X3	موجبة	
الاستهلاك العائلي	هي عبارة عن قيم سنوية لمؤشر الاستهلاك العائلي للفترة 1991-2017	X4	موجبة	
المعروض النقدي	هي عبارة عن قيم سنوية لمؤشر المعروض النقدي للفترة 1991-2017	X5	موجبة	

المصدر : من إعداد الطالبات

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL):

أولا: التعريف بنموذج (ARDL):

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (Shinand and Sun 1998) وكل من (Pesaran et Al 2001)، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها،ويرىPesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية،ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين،الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) [1].

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر Engle-Granger; 1987) ذات المرحل تنبؤ اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن Test (CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration) Test في إطار نموذج VAR، حيث يمكّننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل،حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل و القصير في نفس المعادلة،بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل، و تعد معلماته المقدرة في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيرا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.[2]
لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 27مشاهدة ممتدة من عام 1991إلى غاية 2017.

[1]Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326
[2]Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005, p1979–1990

ثانيا: مراحل التقدير وفق نموذج(ARDL)

وفقا لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran et Al; 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود،و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \, \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t$$

حيث تعبر المقدراتλ_1 و λ_2: على معلمات العلاقة طويلة الأجل، أما β وθ فتعبر عن معلمات الأجل القصير. وتشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n و m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (علما أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى $n \neq m$)[1]، e_t حد الخطأ العشوائي، و لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج،نقوم بحساب إحصائية فيشر (*F*)من خلال اختبار (Wald test)حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test)نقوم بمقارنة إحصائية (*F*) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد بهذه الحد أو القيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة،و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(1)و المتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (*F*)المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة،فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة،أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة،فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

[1]وفقا لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لمختلف المتغيرات الأمر الذي يعتبر مستحيلا بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التخلص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى: Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013, p914-921

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من δ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير $P; q$ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي.و لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة $P; q$ نستخدم عادة معيارين هما Akaike (AIC) و Schwarz (SC) وأوصى *Pesaran and Shin* باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.[1]

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (*Error Correction Model ,ECM*) التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \vartheta_t$$

حيث أن: ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.[2]

لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 27 مشاهدة ممتدة من عام 1991 إلى غاية 2017.

[1]Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version).Oxford: Oxford University Press, 2009

[2]Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية

أولا: إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (01)اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (*ADF*)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		Y	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statistic	-0.9936	-0.3419	-1.9474	-1.4044	1.0326	-0.5477
	Prob.	*0.7402*	*0.9053*	*0.3068*	*0.5645*	*0.9956*	*0.8660*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6907	-2.6823	-1.6731	-1.4613	-2.8413	-3.7392
	Prob.	*0.7264*	*0.2510*	*0.7342*	*0.8169*	*0.1968*	*0.0381*
		n0	n0	n0	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2090	-0.9264	-2.0164	0.2579	1.9332	0.8664
	Prob.	*0.2016*	*0.3059*	*0.0438*	*0.7531*	*0.9845*	*0.8908*
		n0	n0	**	n0	n0	n0

At First Difference

		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
With Constant	t-Statistic	-4.9101	-3.9099	-5.5640	-4.7956	-2.0357	-4.1169
	Prob.	*0.0006*	*0.0065*	*0.0001*	*0.0008*	*0.2707*	*0.0040*
		***	***	***	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8989	-3.7521	-6.0239	-4.8465	-3.1790	-4.1376
	Prob.	*0.0031*	*0.0371*	*0.0002*	*0.0038*	*0.1112*	*0.0167*
		***	**	***	***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7310	-3.7903	-5.4269	-4.8843	-1.2255	-4.0837
	Prob.	*0.0000*	*0.0005*	*0.0000*	*0.0000*	*0.1961*	*0.0002*
		***	***	***	***	n0	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

يتضح من خلال الجدول(3) أن أغلب متغيرات الدراسة (Y , X1 ,X3 ,X4)ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول باستثناء المتغير (X4), إذن فهي متكاملة من الرتبة الأولى(1)I، أما المتغيرين (X2 , X5) فهما مستقران عند المستوى وبالتالي فهما متكاملتان من الدرجة صفر (0)I , ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ولكن بالتخلي عن المتغير (X4) لعدم استقرار السلسلة الزمنية كما سبق وذكرنا.

ثانيا: تقدير النموذج :

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختبار متعدد الخطوات **(**Stepwise**)** بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ)فيما بينها،والذي يسهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

و وفقا لهذه الطريقة تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي: معدل البطالة X1، معدل التضخمX2، إجمالي الإنفاق الوطنيX3، المعروض النقديX5،وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الشكل رقم (02) نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء(2,2,2,2,1)

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 05/31/22 Time: 09:47
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X1 X2 X3 X5
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 162
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.008825	0.247419	4.077389	0.0018
Y(-2)	-0.651966	0.221232	-2.946979	0.0133
X1	0.727129	0.085756	8.479080	0.0000
X1(-1)	-0.665141	0.188278	-3.532756	0.0047
X1(-2)	0.413403	0.158347	2.610747	0.0242
X2	0.318463	0.046155	6.899886	0.0000
X2(-1)	-0.384559	0.084020	-4.576995	0.0008
X2(-2)	0.308763	0.084019	3.674904	0.0037
X3	0.000759	0.038330	0.019791	0.9846
X3(-1)	0.008921	0.042041	0.212193	0.8358
X3(-2)	0.046104	0.027155	1.697830	0.1176
X5	0.116822	0.052919	2.207554	0.0494
X5(-1)	-0.080147	0.051655	-1.551589	0.1490
C	-2.750905	2.114987	-1.300672	0.2200

R-squared	0.997521	Mean dependent var	23.88120
Adjusted R-squared	0.994591	S.D. dependent var	7.669004
S.E. of regression	0.564024	Akaike info criterion	1.991578
Sum squared resid	3.499350	Schwarz criterion	2.674149
Log likelihood	-10.89473	Hannan-Quinn criter.	2.180894
F-statistic	340.4655	Durbin-Watson stat	2.858341
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

ثالثا: اختيار أحسن نموذج :

الشكل رقم (03): اختبار AKaike لـ 20 نموذج المثلى

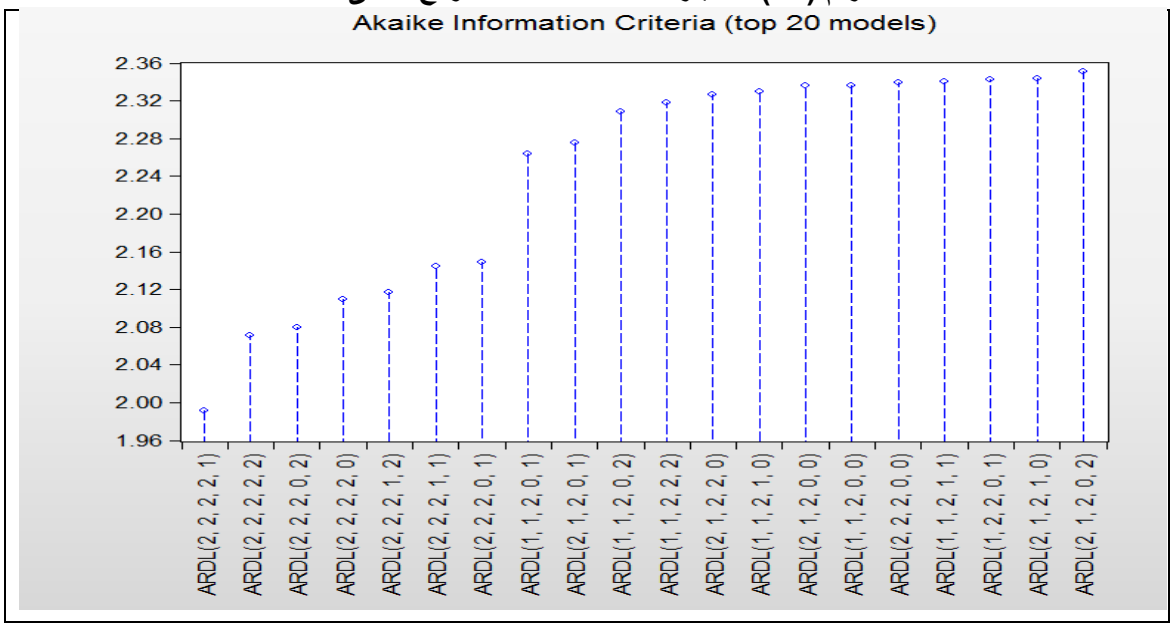

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

حسب معايير الاختبارات فإن أقل قيمة لإختبار AKaike هو أفضل نموذج والمتمثل في**ARDL(2,2,2,2,1) .**

رابعا: اختبار منهج الحدود :

الشكل رقم (04):اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

ARDL Bounds Test
Date: 05/31/22 Time: 09:50
Sample: 1993 2017
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.231935	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic = 4.231935 أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 5% وهو ما يجعلنا نرفض فرض العدم القاضي ب : " عدم وجود تكامل مشترك" ونقبل الفرض البديل الذي ينص أن : " هناك علاقة توازنية طويلة المدى " بين متغيرات النموذج .

خامسا: تقديرعلاقة المدى الطويل والمدى القصير:

1. تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجلين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والاقتصاد غير الرسمي ،سوف

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج(ARDL) و تتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل،كما هو موضح في الجدول الموالي.

الشكل رقم (05): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل للمتغير التابع (y)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.739170	0.063996	11.550262	0.0000
X2	0.377315	0.075393	5.004644	0.0004
X3	0.086736	0.035948	2.412796	0.0344
X5	0.057025	0.054498	1.046366	0.3178
C	-4.277295	3.194806	-1.338828	0.2076

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

-معدل البطالةX1:

فقد جاء أثر البطالة على الاقتصاد غير الرسمي طردي ومعنوي، أي كلما زاد معدل البطالة بنسبة 1% زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة 0.739% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي،فازدياد انتشار البطالة في المجتمعات تضطر الناس إلى مزاولة أنشطة غير رسمية بغية توفير احتياجاتهم في الحياة .

- معدل التضخم X2:

بالنسبة لمعدل التضخم فقد جاء أثره طردي ومعنوي كذلك، أي كلما ارتفع المستوى العام للأسعار بنسبة 1% ارتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة 0.377% وهذا مقبول ومنطقي , لأن ارتفاع مستوى الأسعار يخفض من القدرة الشرائية للمواطن ,مما يجعله يبحث عن مدخول إضافي يغطي به احتياجاته، وبالتالي سوف يتوجه إلى أنشطة غير مشروعة .

-إجمالي الإنفاق الحكومي X3:

تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى ظهور ضغوط تضخمية، بمعنى أن تأثيره على حجم الاقتصاد غير الرسمي تأثير ايجابي كذلك وهذا ما تفسره نتائج الجدول أعلاه، حيث أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 1% ارتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة 0.086 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسب المؤشرات سابقة الذكر.

- المعروض النقدي X5 :

تأثيره شبيه بتأثير الإنفاق الحكومي ,فزيادة المعروض النقدي يرفع من معدل التضخم مما يؤثر تباعا على حجم الاقتصاد غير الرسمي ,حيث أن وحسب النتائج المتحصل عليها التأثير هو طردي وغير معنوي فزيادة المعروض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة 0.057 % .

و حسب نتائج الجدول رقم (7) تكون معادلة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأجل الطويل كالآتي:

$$Y = -4.27 + 0.739X1 + 0.377X2 + 0.086X3 + 0.057X5$$

2. تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) *ECM* فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.643$)بإشارة سالبة ومعنوية عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل،وآلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج،حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل،و الجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج حد تصحيح الخطأ .

الشكل رقم (06):نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: Y
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 1)
Date: 05/31/22 Time: 09:53
Sample: 1991 2017
Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.651966	0.221232	2.946979	0.0133
D(X1)	0.727129	0.085756	8.479080	0.0000
D(X1(-1))	-0.413403	0.158347	-2.610747	0.0242
D(X2)	0.318463	0.046155	6.899886	0.0000
D(X2(-1))	-0.308763	0.084019	-3.674904	0.0037
D(X3)	0.000759	0.038330	0.019791	0.9846
D(X3(-1))	-0.046104	0.027155	-1.697830	0.1176
D(X5)	0.116822	0.052919	2.207554	0.0494
CointEq(-1)	-0.643141	0.221609	-2.902138	0.0144

Cointeq = Y - (0.7392*X1 + 0.3773*X2 + 0.0867*X3 + 0.0570*X5 -4.2773)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

بالنسبة لنموذج حدّ تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل،أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

سادسا: التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-Bera test) لفرض العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي: H_0):

الشكل رقم (07) : التوزيع الطبيعي للأخطاء

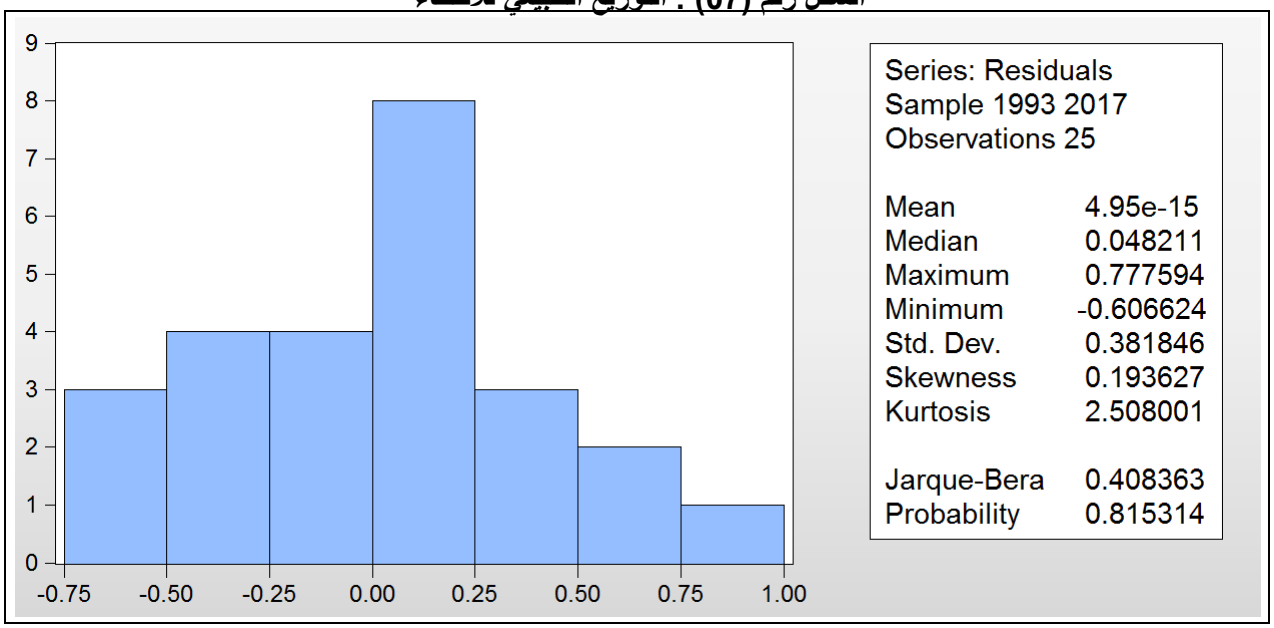

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالشكل رقم (1)، أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ Jarque-Bera test 0.815 ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% .

سابعا: اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM):

الشكل رقم (08): اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.947673	Prob. F(2,9)	0.0355
Obs*R-squared	13.09231	Prob. Chi-Square(2)	0.0014

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج المقدر ، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ F – statistic هي0.0355 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على رفض فرض العدم وقبول الفرضية البديلة وبالتالي النموذج المقدر به مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

ثامنا : اختبار ثبات التباين :

الشكل رقم (09):اختبار ثبات التباين للأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	3.222112	Prob. F(13,11)	0.0299
Obs*R-squared	19.80028	Prob. Chi-Square(13)	0.1003
Scaled explained SS	2.890337	Prob. Chi-Square(13)	0.9983

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

كما هو مبين في الجدول أعلاه جاءت القيمة الاحتمالية P – values لـ F-Statistic أصغر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس.

تاسعا: اختبار استقرار النموذج اختبار تصحيح الخطأ (stability test) :

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبارالمجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)،وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات،ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجيةARDL. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة،إذا CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQالتي اقترحها كل من Brown، Dublin و(1975)Evans.

الشكل رقم (10) : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

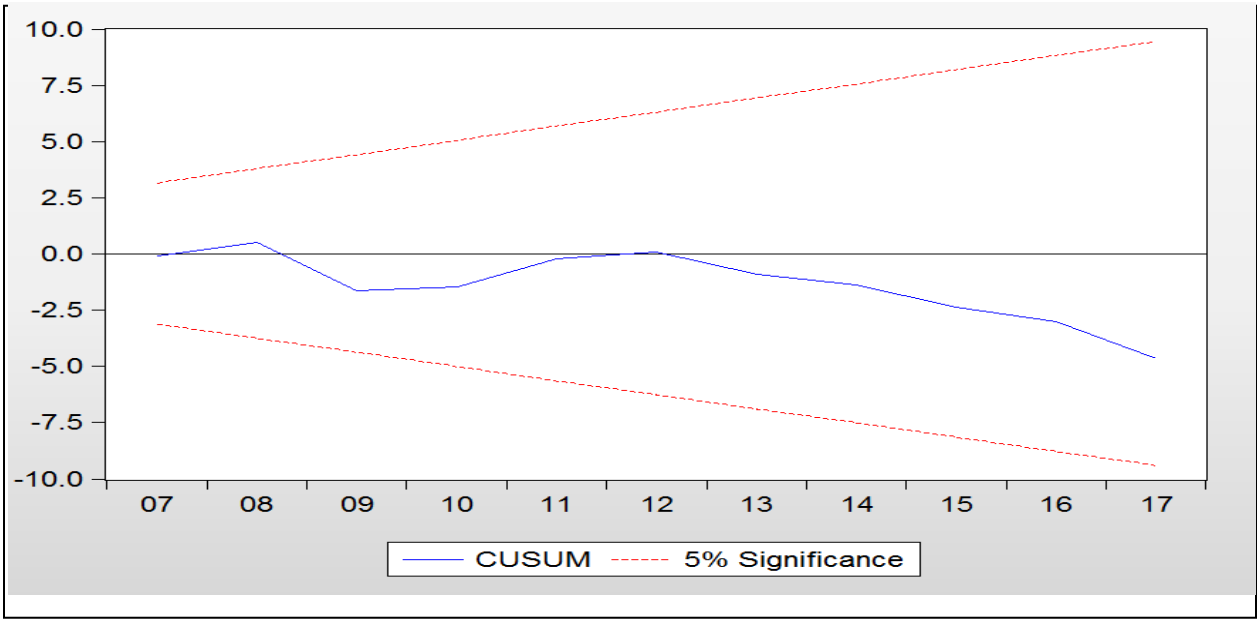

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

الشكل رقم (11) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

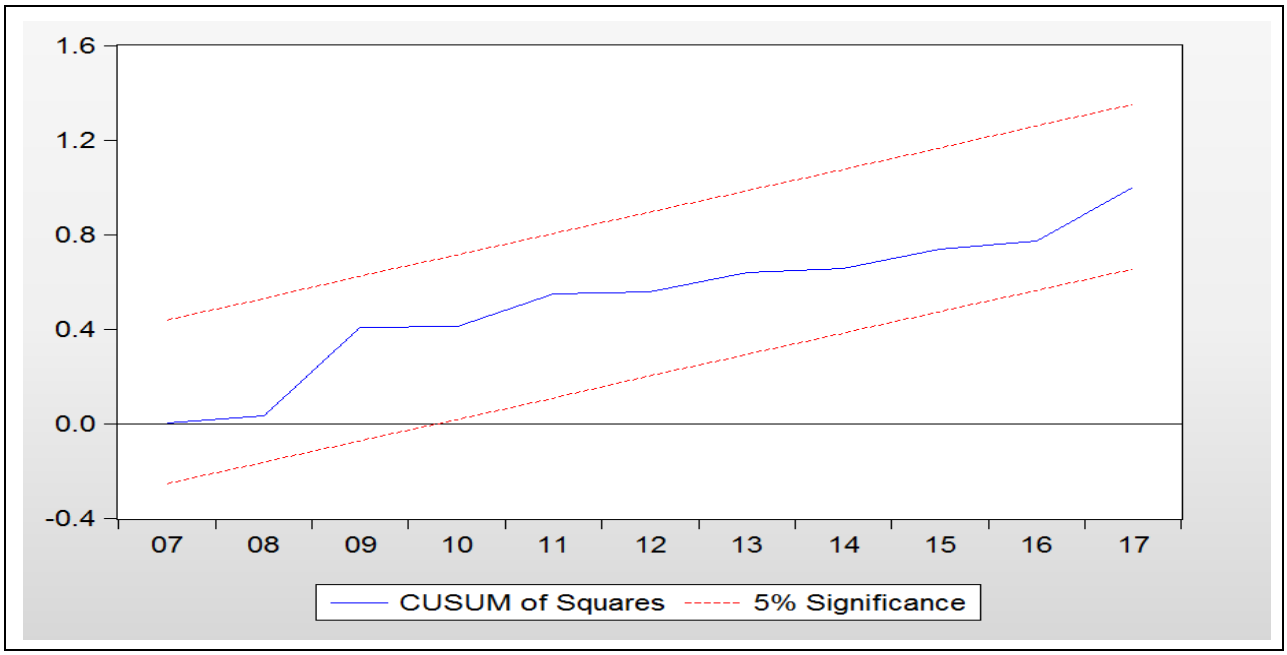

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

عاشرا : تقدير وتحليل حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للفترة 2018-2020

بالاعتماد على معادلة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأجل الطويل :

$$Y = -4.27 + 0.739X1 + 0.377X2 + 0.086X3 + 0.057X5$$

وقيم المتغيرات المستقلة X1 , X2 ,X3, X5 لسنة 2018 و 2019 و 2020 المبينة في الجدول التالي نحصل على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للسنوات الثلاث .

الجدول رقم (05) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لسنة 2018 -2019 -2020

المتغيرات / السنوات	X1	X2	X3	X5	Y
2018	10.42	4.26	106.6313	81.57	18.85
2019	10.513	1.95	106.06	80.53	17.95
2020	12.55	2.41	111.6875	96.49	21

المصدر: من إعداد الطلبة

نستنتج من النتائج المحصل عليها أن تأثير البطالة ,التضخم , الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على الاقتصاد غير الرسمي تأثير ايجابي , حيث أنه بمقارنة حجم الاقتصاد غير الرسمي لسنة 2018 (Y=18.85) مع حجمه لسنة 2019 (Y=17.95) نجد أنه انخفض قليلا ,يعود هذا التناقص إلى تراجع قيم العوامل المؤثرة فيه لسنة 2019 ,خاصة التضخم كان انخفاضه واضح أكثر من المتغيرات الأخرى التي كانت تميل إلى الثبات نوعا ما , على عكس سنة 2020 حيث كانت الزيادة فيها واضحة سواء في المتغيرات المستقلة أو حجم الاقتصاد غير الرسمي .

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل حاولنا البحث على العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في الفترة ما بين1991 إلى 2017،حيث قمنا باستعراض المتبع لاختبار هذه العلاقة ،إذ قمنا بالتعرف على متغيرات هذه الدراسة ثم تطرقنا إلى التعرف على النموذج الذي استخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وهذا لتطبيق منهجية التكامل المشترك التي من مراحله اختبار جذر الوحدة التي كانت نتائجه معنوية عند المستوى بالنسبة للمتغيرين (X5 , X2) , ومعنوية عند الفرق الأول بالنسبة لبقية المتغيرات (Y , X1 ,X3 X4, باستثناء المتغير (X4)الذي تم استبعاده من الدراسة لعدم استقراريتهعند الفرق الأول، ثم أجرينا اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود أظهرت النتائج أن إحصائية فيشرF أكبر من قيمة الحد العلوي أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، كما أثبتت الدراسة أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج ومن خلال تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي توصلنا إلى ما يلي:

أن أثر جميع متغيرات الدراسة طردي ومعنوي وهذه النتيجة موافقة للمنطق الاقتصادي , حيث كان تأثير معدل البطالة أكبر من المتغيرات الأخرى بلغت نسبته 0.739% , ثم يأتي بعدها معدل التضخم بنسبة 0.377% و الإنفاق الحكومي بنسبة 0.086 % أما المعروض النقدي فنسبته لم تتجاوز 0.057 % .

الخاتمة

الخاتمـــة :

حاولت هذه الدراسة أن تناقش هذا الموضوع وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ما هي العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي؟ وما هو حجمه في الجزائر؟ , وسنستعرض في ختام هذا البحث اختبار صحة الفرضيات والإجابة عن الإشكالية لنعرج عن أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض أفاق الدراسة.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن اختصار الإجابة على الفرضيات في:

- من خلال الدراسة القياسية للموضوع تأكد أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي انعكاس لما يعيشه المجتمع في دولة الجزائر , فالصعوبات الحياتية التي يواجهها المواطن هي التي تخلق هذه الظاهرة.

- كما تم إثبات وجود أثر موجب ذو دلالة معنوية بين معدل البطالة وحجم الاقتصاد غير الرسمي وكذلك معدل التضخم له نفس الأثر , ما يثبت صحة الفرضية الثانية والثالثة اللتان تقولان (يعتبر التضخم وارتفاع معدل البطالة من أهم ميزات الاقتصاد غير الرسمي , يرتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي بارتفاع معدل التضخم والبطالة).

ثانيا: نتائج الدراسة:

لقد أفضت الدراسة لهذا البحث مجموعة من النتائج شكلت في عمومها إجابات واضحة ومحددة للأسئلة الفرعية المنبثقة عن الإشكالية الأم يمكن أن نجملها في ما يلي:

إن الاقتصاد غير الرسمي ما هو إلا امتداد للاقتصاد الرسمي الذي يستوعب وحدات الإنتاج غير الرسمية والتي تمارس أنشطتها في ظل انعدام شروط الحماية الاجتماعية من خلال خرق القوانين و اللوائح التنظيمية , والتي يرجع سببها للمشاكل التي تواجهها المجتمعات في أي دولة ومن بينها الجزائر , وهذا ما أكدته الدراسة القياسية عند تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي لسنوات 2018 , 2019 ,2020 .

فمن خلال النتائج المحصل عليها ثبت أن تأثير البطالة ,التضخم , الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على الاقتصاد غير الرسمي تأثير ايجابي , حيث أنه بمقارنة حجم الاقتصاد غير الرسمي لسنة 2018 (Y=18.85) مع حجمه لسنة 2019 (Y=17.95) نجد أنه انخفض قليلا بسبب تراجع قيم العوامل المؤثرة فيه لنفس السنة , على عكس سنة 2020 حيث كانت الزيادة فيها واضحة سواء في قيم المتغيرات المستقلة أو حجم الاقتصاد غير الرسمي .

ثالثا- التوصيات :

رغبة منا في تقليل انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر توصي الدراسة بما يلي :

- العمل على الاهتمام بمعالجة مشكل البطالة من خلال توفير مناصب شغل .

-السيطرة على معدل التضخم كي لا تنخفض القدرة الشرائية للمواطن ويضطر إلى مزاولة أنشطة غير شرعية .

رابعا :آفاق الدراسة

لقد فتحت هذه الدراسة آفاق واسعة لدراسات مستقبلية يمكن أن تقدم فيها قيمة مضافة، من خلال البحث عن حلول للمشاكل التي وجدناها في الدراسة القياسية ,فعموما تتطلب عدد كبير من المشاهدات والمتغيرات المستقلة كي تكون النتائج أكثر دقة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

1) الكتب :

1. بن دعيدة,التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية, مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت ,1999.
2. علاوي لعلاوي,استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية, جامعة الجزائر,1994.
3. محمد بلقاسم حسن بهلول,سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر , 1999 .

2) الرسائل و الأطروحات :

1. برحمون حياة ،الاقتصاد غير الرسمي و أثره علي اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة بومرداس,2010 .
2. بورعدة حورية , الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي مذكرة الماجستير, تخصص الاقتصاد الدولي ,كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ,جامعه وهران, 2014.
3. رشيدة حمودة، إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول,أطروحة دكتوراه, جامعة بسكرة,2019.
4. زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر,مذكرة ماجستير ,جامعة الجزائر,2006 .
5. قارة ملاك،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال،أطروحة دكتوراه ،تخصص الاقتصاد المالي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة ,2010.
6. هدير عبد القادر ،واقع السياحة في الجزائر و أفاق تطويرها, مذكرة ماجستير ,جامعة الجزائر, 2006 .

3) المجلات :

1. بلعوج بولعيد , معوقات الاستثمار في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا,المركز الجامعي سكيكدة,العدد 04.
2. كتوش عاشور و قورين حاج قويدر,ظاهرة غسيل الأموال كمظهر الفساد الاقتصادي- حالة الجزائر- ,مداخلة في ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الاصطلاحات الاقتصادية في الدول النامية, جامعة بومرداس , 4 و 5 نوفمبر 2006 .
3. شبايكي سعدان, مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية, جامعة باتنة, العدد 15, 2006.
4. موسوس مغنية، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد:2، المجلد:4، جامعة الشلف,2018 .
5. يوسف بودلة وحمزة كواديك،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي ،دراسة تحليلية ،مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي ،العدد03, ديسمبر 2018 .
6. قوري يحي عبد الله ،تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016)،مجلة أبعاد اقتصادية ،المجلد 1،العدد8،جامعة بومرداس ،2018 .
7. يحياوي نسرين ،الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم ،الأسباب ،و النتائج ،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ،العدد6،جامعة الوادي , 2016.
8. مطري كمال و بوثلجة عبد الناصر ،رهان الانتقال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي :تجارب دولية و محلية ،المجلة الجزائرية للمالية العامة ،المجلد 6،العدد 2016،6 .
9. منال عفان, أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية , دراسة حالة مصر ,جامعة طنطا ,2018.
10. كيث هارت,التطور والتقدم,حوار الموئل ,برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية,عمان, 2007 .
11. مراد زايد و رضا دحماني ,تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام منهج MIMIC ,مجلة الباحث الاقتصادي ,جامعة الجزائر ,2019 .

4) مواقع الأنترنت :

1. **https://stringfixer.com/ar/Hernando_de_Soto_(economist)**
2. **https://www.alarabiya.net/saudi-today/views/2019/03/26/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D8%A9**
3. **url:<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57616<**
4. https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1. BENISSAD HOCINE, LA REFORME ECONOMIQUE EN ALGERIE ,MAI 1991.
2. FERGANI MERIEM,LE PROGRAMME D AJUSTEMENT STRUCTUREL EN ALGERIE,REVUE L ECONOMIE N 34,JUIN 1996.
3. Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001.
4. Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005.